



المنتدى العربي للتنمية المستدامة

إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد

29-31 March 2021 – آذار/مارس 2021

تقرير

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021

"إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد"

29-31 آذار/مارس 2021

(النسخة المفصلة)

مقدمة

1- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 تحت عنوان "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد"، في الفترة من 29 إلى 31 آذار/مارس 2021 برئاسة المملكة العربية السعودية.

2- يشكل المنتدى العربي للتنمية المستدامة منبراً إقليمياً رفيع المستوى لاستعراض ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وقد عُقدت الدورات الست السابقة للمنتدى في عمان في عامي 2014 و2016 وفي المنامة في عام 2015 وفي الرباط في عام 2017، وفي بيروت في عامي 2018 و2019. وقد تَبَت "إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الصادر عن الإسكوا في دورتها التاسعة والعشرين (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016) دور المنتدى كلقاء سنوي تجتمع فيه حكومات الدول العربية والجهات المعنية بالتنمية المستدامة للاطلاع على التجارب الوطنية والإقليمية، والبحث في آليات تنفيذ خطة عام 2030 على المستويين الوطني والإقليمي⁽¹⁾. وتُرفع نتائجه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد في نيويورك في شهر تموز/يوليو من كل عام.

3- سبق عقد المنتدى سلسلة من الاجتماعات الإقليمية وهي: (1) المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية (26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)؛ (2) الاجتماع التشاوري حول الأبعاد البيئية لأجندة التنمية المستدامة (10 آذار/مارس 2021)؛ (3) الاجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية (25-26 آذار/مارس 2021). يتضمّن المرفق روابط الوثائق الختامية الصادرة عن هذه الاجتماعات.

4- تضمن برنامج عمل المنتدى إثنتي عشرة جلسة عامة حول الموضوع الرئيسي "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد" ووسائل التنفيذ على المستوى الإقليمي تناولت الأهداف التسعة التي سيتم مراجعتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وهي الأهداف 1، 2، 3، 8، 10، 12، 13، 16 و17 إضافة إلى الهدف 5 عن المساواة بين الجنسين. كما تضمن المنتدى إحدى عشرة جلسة متخصصة ركزت على مواضيع ذات أولوية للمنطقة العربية، بالإضافة إلى أربعة أحداث خاصة من ضمنها طاولة مستديرة للشباب.

5- أفضت مناقشات المنتدى إلى عدد من الرسائل (الواردة في الملحق) الموجهة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد في نيويورك في الفترة من 6 إلى 15 تموز/يوليو 2021 تحت عنوان "التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة". وقد صيغت الرسائل من منظور المنطقة العربية، كمساهمة إقليمية تعكس أولويات المنطقة في إطار عنوان المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 والأهداف التي سيتم مراجعتها. وقد تم إرسال هذه الرسائل إلى سكرتارية المنتدى السياسي الرفيع المستوى بتاريخ 20 نيسان/أبريل 2021 في صيغة مختصرة لهذا التقرير، عملاً بالمبادئ التوجيهية لإعداد الوثائق الرسمية في الأمم المتحدة.

(1) يستند المنتدى مرجعيته من سلسلة قرارات صادرة عن الإسكوا، ومنها القرار 327 (د-29) بشأن آليات عمل المنتدى العربي للتنمية المستدامة الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016)؛ والقرار 314 (د-28) بشأن المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014)؛ والقرار 322 بشأن دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، الصادر عن اللجنة التنفيذية للإسكوا في اجتماعها الثاني (عمان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015).

6- ويعرض هذا التقرير الموسع الرسائل التي خلّصت إليها المناقشات في الجلسات العامة والمتخصصة وكذلك الأحداث الخاصة الأربعة. كما يتناول بالتفصيل مجريات هذه الجلسات ومحاور النقاش .

أولاً- الرسائل الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021

7- نتج عن تداولات المنتدى عددٌ من الرسائل حول سبل تسريع العمل على تنفيذ خطة عام 2030 والتعافي من جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية، ومن أبرز هذه الرسائل:

ألف – الرسائل المفصلة حول موضوع المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد"

حول القضاء على الفقر والتعافي الشامل للجميع من أزمة كوفيد-19

1. إدخال تغييرات هيكلية على أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة لزيادة فعاليتها على المدى الطويل، وذلك وفقاً لمنظور شامل يراعي الترابط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة والفقر متعدد الأبعاد واعتماد نهج دورة الحياة.
2. التأكيد على أهمية المساهمة المالية للأشخاص المنتجين في تدابير الحماية الاجتماعية، إلى جانب مساهمة الدولة، على أن تكون المساهمة نسبية، وذلك لإفادة الجميع وضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل لهذه التدابير.
3. توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم وغيرهم من الفئات المهمشة من خلال إدماجهم في أنظمة الحماية الاجتماعية والأنظمة الضريبية.
4. توسيع دائرة المستفيدين من الدعم لتسريع التعافي من أزمة كوفيد-19 لتشمل العاملين في القطاعات التي تأثرت بشكل ملحوظ من جراء الجائحة كقطاع السياحة، والتأكد من التعافي الاقتصادي قبل توقيف الدعم.
5. تطوير قواعد بيانات الحماية الاجتماعية وتوحيدها بالتعاون مع كافة الجهات المعنية للوصول إلى الفئات المتأثرة بالجائحة وتفادي الهدر وازدواجية الدعم، وتطوير البوابات الإلكترونية للتسجيل والاستعلام والشكاوى.
6. التوجّه نحو نموذج للاقتصاد المتنوّع والمنتج مع ضرورة توفير البنية التحتية العلمية والتقنية والتشريعية ومعالجة مسألة الديون ووقف الهدر وتهريب الأموال وإعادة توزيع الدخل وتعزيز التكامل الإقليمي العربي.
7. أهمية تطوير الأطر الاستراتيجية الإقليمية العربية لتتماشى مع المتطلبات الناشئة عن جائحة كوفيد-19.
8. توفير الاستقرار الأمني والسياسي والحلول العادلة والشاملة التي تحترم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها كمدخل أساسي لمعالجة عدم المساواة والفقر والبطالة، وتعزيز الأنظمة الصحية والاجتماعية.

حول تحقيق الأمن الغذائي

9. وضع إستراتيجيات طويلة الأمد للأمن الغذائي، إلى جانب التدابير قصيرة الأمد الهادفة إلى إدارة الأزمات، وتعزيز الإرادة السياسية وتكثيف الجهود نحو حوكمة هذا القطاع وربطه بشكل مباشر بالسياسات الحكومية.
10. وضع تشريعات لحماية المخزون الإستراتيجي للغذاء.
11. دعوة الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية إلى دعم صغار المزارعين، نظراً لدورهم الأساسي في تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وضمان حصولهم على التقنيات المناسبة المراعية للبيئة وعلى موارد الإنتاج الأخرى، وتطوير قدراتهم على الصمود أمام الصدمات المستقبلية كتلك الناتجة عن تغير المناخ، والأوبئة والمصاعب الاقتصادية والصراعات.
12. إنشاء آليات مؤسساتية عابرة للقطاعات للتنسيق بين مؤسسات الدولة كافة ووكالات التنمية الدولية، وإيجاد حلول مبتكرة وشاملة للجميع وتتضمن التمويل وإقامة الشبكات والنماذج التجارية الجديدة لمعالجة القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة في المنطقة العربية.
13. صياغة وتنفيذ برامج لتحسين منعة المجتمعات المحلية المعرضة لمخاطر الأمن الغذائي (على وجه الخصوص النساء والشباب) وتعزيز قدرتها على الحصول على الأغذية المأمونة والمغذية.
14. تعزيز النظم الغذائية الصحية للجميع، بما في ذلك الرضع والأطفال والنساء، لتفادي مشاكل النقص والإفراط في التغذية، ومواجهة الآثار الصحية المرتبطة بها، ووضع برامج شاملة تدمج الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.
15. تعزيز التعاون الإقليمي والاستثمارات المشتركة في الزراعة لتخفيض الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية وتخفيف التأثير بتقلبات أسعار المواد الغذائية.
16. اعتماد نهج النظم الغذائية الذي يراعي الروابط بين النظم وبين القطاعات ويأخذ بالاعتبار النتائج المتعددة للنظام الغذائي وهي: الأمن الغذائي والتغذية، بالإضافة إلى النتائج البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛ على أن يتناسب النهج المعتمد مع السياقات القائمة لضمان المرونة والاستدامة على المستوى الفردي والأسري ومستوى الطبقة الاجتماعية والمستوى الإقليمي، ولتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات والضغوط.
17. تطوير عمليات صنع القرار على نحو قائم على الأدلة من خلال جمع وتبادل البيانات حول النظم الغذائية وتحليلها بشكل علمي لدعم عملية التحول المنشودة.
18. معالجة قضايا التهميش وعدم المساواة المرتبطة بالانوع الاجتماعي والعمر، ليس فقط تلك الخاصة بالنظام الغذائي وإنما كذلك القضايا التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش العادلة والمستدامة والمرنة مثل الأجر المتساوي للعمل المتساوي والوصول إلى الموارد وملكيته، وإنهاء العمل القسري للأطفال.
19. ضرورة التركيز بشكل خاص على الترابط بين المياه والغذاء والطاقة كنهج رئيسي للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في المنطقة. وضمن هذا الإطار، لا بدّ من تقديم الحوافز للانتقال نحو الزراعة الذكية مناخياً، وتطوير القدرات المطلوبة لتبني التقنيات الحديثة الصديقة للبيئة والمناسبة في جميع مراحل سلسلة قيمة النظم الغذائية، كاستخدام الطاقة المتجددة لإنتاج الأغذية ومعالجتها.

حول ضمان تمتع الجميع بالصحة والرفاهية

20. التأكيد على أهمية الإدارة الرشيدة وتخصيص الموارد المالية الكافية والمرنة لقطاع الصحة بالإضافة إلى تطوير البنى التحتية وتقوية قدرات الموارد البشرية ودعم سلاسل الإمداد والتمويل، بهدف تعزيز قدرة القطاع على التكيف والاستجابة للاحتياجات المستجدة في الأزمات والحالات الطارئة.
21. تطوير رؤية جديدة لنظم الصحة في المنطقة تأخذ في الاعتبار العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الرعاية الصحية الوقائية والأولية على أساس حق الجميع في الصحة.
22. الاستثمار في تحسين رصد الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الصحية، ورصد البيانات المتعلقة بها، وتحليلها.
23. إنشاء مؤسسات معنية بالتغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي وتعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال.
24. التشديد على أهمية التوزيع العادل والمتساوي والمتزامن للقاحات ضد فيروس كورونا من خلال التضامن بين الدول والذي سيؤثر على كيفية التحكم بالجائحة والتعافي منها مستقبلاً.
25. إشراك منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الصحية كجهة مكّلة لدور الحكومة، وخاصة في فترات الأزمات، والاستفادة من دورها الرقابي من أجل تصويب السياسات وضمان حصول الفئات المهمشة على الخدمات، وإعطاءها المساحة اللازمة لإطلاق طاقاتها المبتكرة والخلاقة.
26. الاستفادة من الفرصة التاريخية التي سببتها أزمة كورونا لتعزيز وحماية الصحة العقلية والنفسية بالاستناد إلى مجموعة الأدلة المتوفرة الداعمة لذلك، ومن خلال المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما الأشخاص الذين لديهم خبرات وتجارب في هذا المجال.
27. إدماج الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في الخطط الوطنية للطوارئ لتعزيز قدرة المجتمع على الصمود أمام الأزمات والتعافي منها، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالأطفال والمراهقين والنساء واللاجئين والمهاجرين والأشخاص المعرضين للعنف.
28. تخصيص موارد إضافية ودمج مكونات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في حزم الرعاية الصحية الشاملة لضمان إمكانية وصول الجميع إلى هذه الخدمات وبأسعار معقولة.
29. تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من أصحاب المصلحة لتطوير السياسات والتشريعات المطلوبة والانتقال من النموذج المؤسسي السائد إلى نموذج مجتمعي متكامل لرعاية الصحة النفسية باعتباره جزءاً من الرعاية الصحية المستمرة للسكان.
30. التصدي للوصم والتمييز المرتبطين بالصحة النفسية من خلال العمل على المستويين الوطني والمحلي وفي جميع البيئات لتشجيع كل من هم بحاجة على طلب المساندة وتسهيل وصولهم إلى الخدمات.
31. تطوير المعلومات والأدلة والبحوث المتعلقة بالصحة النفسية والرفاه ليطمئن على أساسها وضع السياسات وتنفيذ تدخلات تلبي احتياجات الصحة النفسية للسكان، مع تخصيص الموارد المناسبة.

حول تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

32. مراعاة التقاطع بين أوجه التمييز المختلفة (intersectionality) في صياغة سياسات تستجيب للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات في المنطقة العربية.
33. تطوير سياسات رعاية صحة الأم والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها للنساء والفتيات باعتبارها شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والسعي لتحسين جودة الرعاية، وتوفير البيانات، وزيادة الوعي وإحداث التغييرات السلوكية والمجتمعية المطلوبة.
34. مراعاة بعد المساواة بين الجنسين في وضع السياسات المتعلقة بالبنية التحتية، بما في ذلك الصحة والتربوية وغيرها، لدعم المرأة وتفاذي فرض ضغوط إضافية عليها.
35. معالجة موضوع تعددية مصادر القوانين واستمرارية الممارسات العرفية وغياب التنسيق بين قطاعي القضاء والأمن، باعتبارها عوامل تعيق إنفاذ المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف وتمكين جميع النساء والفتيات، وتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات في الشأن العام بشكل كامل وفعال.
36. اعتماد وتنفيذ السياسات المناسبة لمعالجة تبعات جائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات اللواتي تأثرن بشكل كبير من جراء الأزمة، وللتعويض عن خسارة المكاسب المحدودة أصلاً في مجال المساواة بين الجنسين، والإسراع في وتيرة تغيير القوانين التمييزية، وسن وتفعيل قوانين جديدة، وتنفيذ التشريعات الضرورية لتحقيق العدالة للجميع.
37. الإضاءة على الدور الإيجابي الذي تلعبه النساء في التعامل مع الجائحة، ومشاركة المبادرات الناجحة التي أُطلقت في عدد من الدول العربية على أثر الجائحة لحماية النساء من العنف وحماية حقوقهن في الوصول إلى العدالة في حالات العنف.
38. اعتماد نهج شامل لتسهيل الوصول إلى العدالة في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال، ولا سيما في الأوضاع الإنسانية، حيث تبرز أهمية الحلول التي تحددها مجتمعات اللاجئات الناجيات من العنف أنفسهن.
39. تحسين آليات العدالة الحكومية وغير الحكومية واتخاذ الإصلاحات القصيرة والطويلة المدى لكسر الحواجز الأبوية الاجتماعية والثقافية والقانونية والمؤسسية التي تواجهها النساء الناجيات من العنف والتخفيف من المخاطر وتعظيم النتائج الإيجابية للناجيات في سعيهن لتحقيق العدالة.
40. دعوة صانعي القرار وغيرهم من أصحاب المصلحة الساعين لتعزيز العدالة بين الجنسين للاستفادة من الأدوات المتوفرة، ومنها على سبيل المثال لوحة متابعة العدالة بين الجنسين والقانون التي أطلقتها الإسكوا وشركاؤها في ديسمبر 2019 والتي توضح حالة التشريع في 18 دولة عربية.

حول العمل اللائق للجميع

41. تنظيم علاقات العمل في مجال الاقتصاد الرقمي وتفادي حالات عقود العمل غير المعيارية، لتعزيز مساهمة هذا القطاع في خلق فرص العمل اللائق في المنطقة، والاستفادة من الفرص الناشئة نتيجة تزايد الطلب على التكنولوجيا الرقمية خلال أزمة كوفيد-19.
42. تعزيز الحوار المجتمعي بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال حول سبل التصدي لانعدام الأمن الوظيفي، والذي تفاقم بفعل الجائحة، وتحقيق التعافي الشامل للجميع.
43. وضع إطار سياسات وطنية لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة وضمان استمراريتها في ظل جائحة كوفيد-19، من خلال تيسير حصولها على فرص التمويل المناسبة بما فيها تلك خارج القطاع المصرفي الرسمي، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق التحول الرقمي الشامل للجميع.
44. دعوة القطاع الخاص لتعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل ومساعدة النساء على الانخراط في قطاع الأعمال التجارية، بالاستفادة من المبادرات الناجحة في هذا المجال التي أطلقها عدد من الشركات في المنطقة العربية خلال جائحة كوفيد-19، ومنها: تقديم خيارات عمل مرنة للموظفين أثناء الأزمة والسماح بالعمل عن بُعد لتحقيق توازن أفضل بين العمل والالتزامات الشخصية والأسرية؛ واعتماد سياسة ضد العنف الأسري والإساءة بهدف حماية الموظفين الذين يعملون من المنزل؛ وتقديم الخدمات المالية وغير المالية لرائدات الأعمال؛ وتقديم تدريبات لبناء المهارات الشخصية والرقمية وتسهيل الوصول إلى فرص مقابلات العمل في الشركات المحلية.
45. توسيع الشراكات بين الهيئات الحكومية والمجتمع المدني لمعالجة العوائق العديدة التي تحول دون وصول المرأة إلى سوق العمل، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لتأمين وصول النساء إلى خدمات رعاية الطفولة الجيدة وبأسعار معقولة.
46. دعوة القطاع الخاص للاستثمار في تطوير مهارات الشباب وقابليتهم للتوظيف، وخاصة الشبابات، في ظل تسارع وتيرة التحول الرقمي بنتيجة جائحة كوفيد-19، وتغيير النظرة بشأن التعلم المختلط والشهادات الصغرى (micro-credentials) كمسارات ممكنة للتوظيف.
47. توفير البنية التحتية العلمية والتقنية والتشريعية على أسس استراتيجية من أجل اقتصاد منتج وأكثر تنوعاً.
48. إنشاء "مجالس المهارات القطاعية" لدعم التعاون المطلوب بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية في عملية تطوير أنظمة التعليم والمهارات لتتماشى مع سوق العمل.
49. دعوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك المؤسسات المتناهية الصغر، إلى مساندة بعضها البعض من خلال المساهمة في بناء القدرات وزيادة الوعي حول استراتيجيات المرونة واستمرارية الأعمال.
50. تعزيز التكامل الإقليمي العربي على أساس سلاسل القيمة الإنتاجية في المنطقة.

حول الحد من أوجه عدم المساواة والتعافي الشامل للجميع من أزمة كوفيد-19

51. إجراء التغييرات الهيكلية في الاقتصادات والمؤسسات وكذلك التغييرات الاجتماعية والقانونية الضرورية لإنهاء جميع أشكال التمييز.
52. اعتماد سياسات وتدابير شاملة وقائمة على حقوق الإنسان للتعافي من جائحة كوفيد-19 ولمواجهة أية أزمات مستقبلية، وتأمين الموارد لحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، وذلك لضمان عدم إهمال أو تهمة أي أحد، وعدم التمييز ضد أي مجموعة، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمالات والعمال المهاجرين. ولا بد أن تستند التدابير المتخذة على الأدلة، مما يحتم تطوير الدراسات والبحوث وجمع البيانات حول جميع الفئات المهمشة.
53. التصدي لكافة أوجه انعدام المساواة في التعليم، والتي تفاقمت نتيجة أزمة كوفيد-19، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة في المستقبل على حركة الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي للأجيال القادمة. ولا بد من وضع سياسات تربوية دامجة لجميع الفئات وتنفيذها من خلال آليات وبرامج وطنية، وتطوير نظم التعليم وتكييفها لتتماشى مع احتياجات جميع الفئات وتستجيب للمستجدات والأزمات التي قد تنشأ، وتعزيز جودة التعليم، وتطوير وسائل التعلم الرقمي الحديثة، وتدريب المعلمين وأهالي الطلاب على كيفية التعامل مع هذه الوسائل الجديدة.

حول إعادة النظر في أنماط الاستهلاك والإنتاج

54. تسريع التقدم في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة من خلال تسهيل الوصول إلى فرص التمويل الأخضر، وتعزيز نقل الابتكارات التكنولوجية، وبناء القدرات، وهي مسؤولية وطنية وإقليمية وعالمية.
55. زيادة الوعي حول فوائد الحد من هدر الغذاء على البيئة والأمن الغذائي والاقتصاد، ووضع الأطر التنظيمية اللازمة للتأثير على ممارسات الاستهلاك.
56. ضرورة أن تترافق جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 مع إعداد اللوائح وتقديم الحوافز لدعم ممارسات الاقتصاد الدائري، وذلك بغرض عدم إهمال أحد وتخفيف من الصدمات المستقبلية والتدهور البيئي.
57. بذل المزيد من الجهود باتجاه ترشيد أنماط الاستهلاك والإنتاج في المنطقة العربية واتخاذ الإجراءات اللازمة لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التحول المنشود.

حول النهوض بالعمل المناخي وتحقيق تعافٍ أخضر

58. تعزيز اتساق السياسات بين إطار سندي و اتفاق باريس وفي إطار خطة عام 2030 من خلال اعتماد نهج التخطيط الإنمائي المتكامل، والذي يتم تعزيزه من خلال الأطر التنظيمية والإحصائية وتلك المتعلقة بالميزانية، والتي تمكن من تنفيذ هذه الخطط ومراقبتها.
59. ضرورة التزام الدول الغنية الأطراف في الاتفاقية الإطارية للتغيير المناخي بتنفيذ التعهدات تجاه احتياجات الدول النامية في مجال التخفيف من حدة آثار التغيير المناخي وتيسير نقل التكنولوجيا.

60. العمل على توفير المزيد من التمويل المناخي والاستفادة من أدوات التمويل المبتكرة ومنها السندات الخضراء، والصكوك الخضراء، ومشاركة القطاع الخاص من خلال البنوك والمستثمرين وكذلك مقايضة الديون بتمويل العمل المناخي.

61. الاستفادة من مفهوم "الأمن المناخي" في وصف وفهم مجموعة التأثيرات المرتبطة بالمناخ باعتبارها عاملاً مضاعفاً للمخاطر على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار السياسي، وتحليل تلك التأثيرات بشكل متكامل مع الأخذ بعين الاعتبار جملة عوامل مترابطة مثل الأمن الغذائي، وشح المياه، والصراع، والنوع الاجتماعي، وفقدان سبل العيش، والنزوح.

62. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني كونها عامل نجاح أساسي لتفعيل استجابة شاملة لتحديات الأمن المناخي في السياقات الحضرية والريفية. ويُنصح بتطوير حلول جامعة لأصحاب المصلحة المتعددين للاستفادة من نقاط القوى لكل منها وتحقيق الاتساق بين مختلف المعارف والخبرات والبيانات المقدمة. ومن شأن الشراكات أن تنتج حلولاً متكاملة للتمويل، واستثمارات عامة وخاصة في البحث وتطوير البيانات لإيجاد الحلول المبتكرة والموجهة نحو الأعمال التجارية.

63. ضرورة تسريع عملية التعافي من جائحة كوفيد-19 من خلال مسارات تنمية أكثر اخضراراً ومرونة تقلل من التعرض لتأثيرات تغير المناخ والكوارث الطبيعية مع ضمان أمن الغذاء والماء والطاقة، مع تفضيل الحلول الذكية مناخياً التي تخلق فرص عمل خضراء ولائقة وتساهم في نمو اقتصادي مستدام.

64. الاستفادة من الدروس التي نتجت عن أزمة جائحة كوفيد-19 حول أهمية الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي ومواجهة التغير المناخي وكذلك من قصص النجاح في المنطقة العربية.

حول بناء المؤسسات في ظل الهشاشة والصراع

65. تعزيز الحوكمة الديمقراطية التي توفر المكاشفة والمساءلة والمحاسبة والتداول السلمي للسلطة.

66. تعزيز قدرة المؤسسات المحلية والوطنية على معالجة تأثيرات كوفيد-19 في حالات النزاع والسياسات الهشة. فقد أدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لمواجهة الجائحة إلى توسع دور الدولة، ونتج عن ذلك نقاش جديد حول العلاقة بين المواطن والدولة. وهنا تكمن الفرصة للحكومات أن تبني مجدداً هذه العلاقة وبشكل أفضل من خلال تعزيز الثقة مع المواطنين ومحاربة الفساد والتخلص من البيروقراطية التي كانت تعيق الاستجابة الفعالة لاحتياجات المجتمع.

67. تكثيف الجهود لبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات بما في ذلك على المستوى المحلي، بالتعاون والتنسيق بين السلطات المحلية والمركزية.

68. الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار لتعزيز شرعية المؤسسات العامة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بشكل عادل ومستمر على الرغم من الأزمات.

69. تطوير قدرات وموارد المؤسسات المركزية واللامركزية لا سيما القدرة على التخطيط الاستراتيجي في ظل الهشاشة، والقدرات الإحصائية التي تخوّل صياغة سياسات هادفة ورصد الأداء والتقدم المحرز على مستوى مختلف أهداف التنمية المستدامة.

حول تحقيق التنمية المستدامة في ظل الهشاشة والصراع وتعزيز الترابط بين السلام والمساعدة الإنسانية والتنمية

70. ضرورة إيجاد حلول للنزاعات على المستويين الإقليمي والوطني، وإرساء الأسس القوية المتمثلة بالسلام والعدالة والمؤسسات الفعالة والحكم رشيد والإصلاح السياسي ومحاربة الفساد (الهدف 16)، باعتبارها أولويات رئيسية لتحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة في البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع، مع العلم بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدوره يشكل مناعة ضد الانتكاسات وعودة الصراع.
71. تقديم دعم إضافي إلى الدول التي تعاني من العبء المزدوج الناتج عن تزامن حالة النزاع مع أزمة كوفيد-19، بالنظر إلى عمق التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تعيق تعافيتها.
72. العمل على إعادة بناء الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة وإلى إيجاد حلول مشتركة ومستدامة تعالج جذور النزاعات وتحقق المصالحة الشاملة والقائمة على مبدأ العدالة والحق، والتي تشكل شروط مسبقة وتأسيسية لترسيخ عملية التنمية وتأمين استدامتها.
73. تعزيز منظومة الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنظومة العدالة الاجتماعية من خلال تمكين الناس على تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية حيث هم في المدن والأطراف والأرياف، وتحسينهم للقيام بأدوارهم من خلال المشاركة والمراقبة والمحاسبة والتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم.
74. تفعيل نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام كضرورة لإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم إهمال أحد في البلدان المتأثرة بالصراعات والأزمات الطويلة الأمد، مع التأكيد على أن الملكية الوطنية لهذا النهج أمر أساسي، وكذلك التعاون بين جميع أصحاب المصلحة لتحقيق الأهداف الوطنية والمحلية.
75. البناء على الكثير من التجارب الواعدة في المنطقة، بما في ذلك الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود التي توضح فعالية وكفاءة العمل في إطار نهج الترابط ومساهمته في زيادة منعة المجتمعات.
76. بناء التماسك الاجتماعي (عنصر "السلام" في الترابط بين العمل الإنساني والتنموي المشترك)، والتأكيد على أهمية أن يشمل الدعم في الوقت نفسه النازحين والمجتمعات المضيفة والفئات الأكثر عرضة للمخاطر.
77. ضرورة العمل في اتجاهين لتنفيذ الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ (1) أن يدعم العمل الإنساني جهود التعافي على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال تمكين المرأة من المساهمة في هذه العملية؛ و(2) أن يمكن الدعم التنموي، بما في ذلك التحسينات في البنية التحتية الأساسية، استمرارية الوصول إلى المساعدات الإنسانية.
78. البناء على الدور الحيوي الذي أبرزته جائحة كوفيد-19 للمجتمع المدني في سد الثغرات والوصول إلى الفئات التي أهملتها برامج المساعدة، ولا سيما النساء والفتيات منهم. وتعزيز هذا الدور من خلال الشراكة معه في تنفيذ الترابط بين العمل الإنساني والتنمية، حيث تعد مشاركة المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ورصد التدخلات الإنسانية والإنمائية في المجتمعات أمراً أساسياً لتعزيز التماسك الاجتماعي ولضمان مراعاة قضايا تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتعزيزها بشكل كامل.
79. دعم الدول العربية الأقل دخلاً والتي تعاني من النزاعات وهشاشة المؤسسات مع الاستفادة من تجارب الدول العربية التي حققت تقدماً ملحوظاً في مسار التنمية المستدامة.

حول توطين خطة 2030 وإقامة شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

80. توطين وتكييف أهداف التنمية المستدامة ضمن السياقين الوطني ودون الوطني بهدف إشراك كافة أصحاب المصلحة وعدم إهمال الفئات الضعيفة والمهمشة، والنهوض برأس المال البشري للسكان مع الاستجابة لاحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية القدرات الكامنة ضمن مختلف فئات المجتمع ومناطقه وترشيد استخدام الموارد القليلة وحسن استثمارها.
81. التأكيد على أهمية توطين أهداف التنمية المستدامة كأداة رئيسية لإعادة دمج النازحين واللاجئين في مجتمعاتهم من خلال تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً.
82. دعوة الحكومات في المنطقة العربية لإشراك الجهات الفاعلة في عملية التخطيط، وتحديد أطر للتعاون من أجل الاستفادة من الخبرات الموجودة، وتقوية المساءلة والشفافية وسيادة القانون.
83. تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين - الحكومات وشركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص - لا سيما في البلدان التي تعاني من الصراعات، كمتطلب أساسي لمسار التعافي والتنمية المستدامة.
84. رفع كفاءة الشركاء الإنمائيين وفاعلية تدخلاتهم من خلال التعاون مع الحكومات المحلية والمجتمعات المتضررة، مما يعزز القدرات المحلية ويحد من هشاشة المؤسسات ويقوي المساءلة.
85. تحصين جاهزية منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص قانونياً ومؤسسياً من قبل الدولة وذلك لتمكينهما من تحمّل جزء مهم من التحديات والالتزامات المطلوبة للمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتطلب الوصول إلى شراكة مستدامة وشفافة ومسؤولة بين مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين.
86. لا بد من الاستفادة من الشراكات المتعددة الأطراف والتعاون القائم بين مختلف شركاء التنمية في سبيل حل النزاعات وإطلاق مسار عملية التنمية المستدامة، واتباع نهج تنموي كامل وشامل يربط بين أعمال الإغاثة الإنسانية والتنمية وبناء السلام، مع الأخذ بالاعتبار الأولويات الوطنية الخاصة بكل بلد والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة وضمان الملكية الوطنية للحكومة المتلقية للمساعدات والدعم التنموي.
87. دعم تنفيذ مقررات القمم العربية والمجالس واللجان العربية المتخصصة ذات الصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

حول وسائل التنفيذ

البيانات

88. تطوير أدوات جمع البيانات واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعدادات والمسوح وتبني منهجيات بديلة مكاملة ومحدثة تساعد في سد الفجوات الإحصائية، مثل البيانات الضخمة، وتكنولوجيا الجغرافيا المكانية، والسجلات الإدارية، وبما يتماشى مع التوصيات والمعايير الدولية. والعمل على بناء القدرات اللازمة لدمج مصادر البيانات المختلفة.

89. إعطاء الأولوية لإنتاج بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت ومفصلة حسب الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية.

90. تعزيز التنسيق والشراكة على مستوى النظام الإحصائي الوطني ودعوة جميع الجهات الوطنية المنتجة للبيانات إلى التشاور مع الأجهزة الإحصائية الوطنية الرسمية قبل الإبلاغ عن البيانات إلى منظمات الأمم المتحدة المختصة وغيرها من منظمات.

91. إتاحة الوصول إلى البيانات المفتوحة، بما في ذلك البيانات الخام، لتوليد المعرفة حول التنمية المستدامة في المنطقة.

92. إنشاء منصات رصد وطنية مع تحديد مصادر واضحة لكل مؤشر وفقاً للبيانات الوصفية المعيارية.

93. التقدم نحو إجراء تحليلات بمشاركة القطاعات المختلفة من أجل رصد وتقييم السياسات والتدخلات.

التكنولوجيا

94. الاستثمار في رأس المال البشري، ولا سيما الشباب والنساء، وكذلك الاستثمار في مجال العلوم والابتكار والحلول التكنولوجية، من أجل تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

95. ضمان وصول الجميع بطريقة شاملة إلى التكنولوجيا وتسريع التحول الرقمي في القطاعين العام والخاص عن طريق تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز وتوسيع الخدمات الرقمية في كافة المجالات والقطاعات، وخاصة القطاع المالي كتوفير الصيرفة عن بعد والدفع الإلكتروني.

96. إيلاء الأولوية لبناء قدرات المواطنين على استخدام التكنولوجيات الرقمية والتطبيقات للنفذ إلى المعلومات والخدمات، وتحديث تلك التطبيقات وتطويرها بما يتناسب مع الاحتياجات الإنمائية المحلية.

97. ضمان واعتماد أنظمة الجودة من قبل المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيات الرقمية لتحقيق أعلى درجة من الموثوقية.

98. اعتماد استراتيجيات لتشجيع البحث والتطوير وتعزيز القدرات التكنولوجية للباحثين والمبتكرين ورواد الأعمال ولاسيما للنساء والشباب وشبكات المهندسين.

99. تشجيع ريادة الأعمال بكافة أنواعها ولاسيما في مجال المشاريع الاجتماعية والإنتاجية، وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار في قطاعات حيوية (مثلاً التكنولوجيات الخاصة بالزراعة).

100. تشجيع استخدام التكنولوجيات الرقمية ومنها الذكاء الاصطناعي في كافة مجالات التنمية وخاصة في قطاعات التعليم والعمل والصحة، كما في قطاعات الطاقة والنقل والزراعة، وتهيئة بيئة شاملة من خلال استراتيجيات قطاعية للأمن ومكافحة الجريمة الإلكترونية.

العلم المفتوح

101. وضع رؤية تطلعية للعلم المفتوح في المنطقة العربية ترسخ بعده التنموي، وتبني السياسات، وزيادة الإنفاق على تطوير البنى التحتية والقدرات المطلوبة له، وذلك لسد الفجوة العلمية والتكنولوجية القائمة في المنطقة العربية، ليس فقط بين دول المنطقة والعالم ولكن أيضاً بين المجتمع العلمي العربي وعمامة الناس.
102. تشجيع البحث العلمي بمساربه الأساسي والتطبيقي واعتماد مؤشرات لقياس وتقييم الأداء في كلي المسارين. وغالباً ما تناط البحوث في العلوم الأساسية بالجامعات ومراكز البحوث ويقاس أداؤها بمؤشرات تقليدية مثل عدد المطبوعات وعدد براءات الاختراع وغيرها. أما البحوث التطبيقية، فغالباً ما تناط بقطاع الصناعة ومن المقترح أن يقاس أداؤها بمؤشرات مثل عدد المنتجات المحلية الجديدة التي تطرح في الأسواق، وعدد الشركات الوطنية الجديدة المسجلة، وكذلك المدة الزمنية المطلوبة لتطوير وإطلاق منتج جديد.
103. دعوة مؤسسات التعليم بالمنطقة لتطوير المهارات العلمية مثل التدقيق والتحليل والإبداع والابتكار عن طريق إدماجها في مناهجها الدراسية، وكذلك مهارات ريادة الأعمال وغيرها من المهارات المطلوبة لتسهيل دخول الخريجين إلى أسواق العمل وأروقة الصناعة.
104. تبني ما يعرف بعلم المواطن (citizen science) لتطوير مجتمعات معرفية ذات ثقافة علمية والتوعية بالدور المحوري للعلوم في التنمية ولا سيما بين الشباب.
105. إطلاق مبادرات لدعم التبادل الأكاديمي وتعزيز العلم المفتوح كتلك التي أطلقتها هيئات دولية كإيراسموس (Erasmus) وتمبوس (Tempus). ومن المبادرات المرتقبة لمكتب اليونسكو الإقليمي بالقاهرة إطلاق منصة عربية تفاعلية للعلم المفتوح بهدف تبادل المنشورات العلمية وتسهيل الأبحاث العلمية المشتركة وتطوير الشراكات وربط العلم بصناعة القرار والمجتمع.

تمويل التنمية

106. تعزيز الالتزام السياسي من قبل الحكومات العربية باستراتيجية إقليمية لتمويل الاستجابة لجائحة كوفيد-19، بما يتماشى مع قائمة الخيارات التي طرحتها مبادرة كندا وجامايكا والأمين العام للأمم المتحدة بخصوص "تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده".
107. التخطيط لتمويل التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار أولويات المرحلة الراهنة الخاصة بالتعافي من جائحة كوفيد-19 والتي تتركز في معالجة ثلاث أزمات أساسية: (1) الأزمة الصحية (2) التعافي الاقتصادي ومنع الركود (3) أزمة المديونية العالمية.
108. تعزيز حشد الموارد المالية على المستوى الوطني ورصد الموارد من خلال زيادة مواءمة الميزانيات المالية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطط وبرامج التنمية الوطنية، والاستفادة من بعض التجارب الناجحة في المنطقة العربية لتنفيذ مبادرات حالية ومستقبلية تعزز الاتساق بين التخطيط وإعداد الميزانيات وعمليات التنفيذ والمتابعة.
109. دعوة الحكومات في المنطقة العربية للنظر في مبادلة الديون كأداة تمويل مبتكرة من شأنها أن تحرر الحيز المالي المطلوب لتلبية النفقات الأساسية الخاصة بمعالجة أزمة الديون.
110. تعزيز الالتزام السياسي بخارطة طريق إقليمية وآليات استجابة منسقة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الإيرادات المالية وإعادة توجيه النفقات.

111. تحسين بيئة الاستثمار في المنطقة العربية.

112. ضرورة العمل على توفير تمويل متعدد السنوات ودعم يمكن التنبؤ به عبر بناء الأدلة وتشجيع الابتكار والشراكات متعددة المستويات.

113. معالجة مسألة الديون التي تشكل أعباءً ثقيلة جداً على معظم دول المنطقة، ووقف الهدر والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، واعتماد الأنظمة الضريبية العادلة التي تعيد توزيع الدخل.

114. الطلب من المجتمع الدولي تنفيذ الالتزامات السابقة في مجالي المساعدة الإنمائية وتمويل التنمية كخطة عمل أديس أبابا إلى جانب استحداث آليات تمويل مبتكرة تمكن الدول النامية، وقت الأزمات، من النفاذ لمصادر تمويل ميسرة ومرنة تتلاءم مع الضغوطات المالية التي تواجهها.

باء - الرسائل حول قضايا أخرى ذات أولوية في المنطقة العربية

حول حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

115. دعوة الحكومات العربية للإسراع في جهودها الرامية إلى ضمان هجرة آمنة ونظامية ومنظمة، وإلى حماية المهاجرين وتمكينهم من لعب دور إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة.

116. تشجيع الدول العربية على الاستمرار في دمج الهجرة في جهودها الإنمائية؛ كما تم في تدابير الاستجابة لكوفيد-19 وخطط التعافي التي تم تنفيذها والتي شملت المهاجرين. فمن شأن هذا الأمر أن يساعد الدول العربية على إحراز تقدم في تنفيذ كل من خطة 2030 والاتفاق العالمي بشأن الهجرة من خلال تعزيز الروابط بين هذين الإطارين الدوليين.

117. تعظيم مشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين في المناقشات والجهود الوطنية والإقليمية المنسقة في مجال حوكمة الهجرة، نظراً للدور الأساسي والفاعل الذي يلعبونه في التوعية وفي دعم الفئات المهاجرة المعرضة للخطر، مثل النساء والفتيات بما في ذلك النساء الحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة، كما يساهمون في جمع البيانات وتحليلها وإجراء البحوث القائمة على الأدلة. ومن هذا المنطلق، يمكن البناء على الدور المتعاظم للبلديات في تطوير حلول للمهاجرين في المنطقة.

118. التأكيد على ما تضمنه الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة، والذي أوصى بأن تكون البيانات مصنفة بحسب الجنس والعمر لتبني على أساسها سياسات للهجرة قائمة على الأدلة والحقوق، ولتتمكن من تصميم برامج دعم للحكومات الوطنية والمحلية تلبي احتياجات المجموعات المختلفة، وإيلاء الأولوية لعملية جمع البيانات وتحليلها ونشرها كونها تحدٍ مستمر، ولا سيما تلك المتعلقة بالمجموعات الخاصة والأكثر عرضة للخطر.

119. ضرورة مكافحة كافة أشكال التمييز والكرهية والإقصاء بحق غير المواطنين، ولا سيما المهاجرين منهم خاصة النساء والأطفال والشباب. والتأكيد على أهمية تأمين الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة والتعليم والعدالة وغيرها من الخدمات الأساسية للجميع، لا سيما للمجموعات المعرضة للخطر، وكذلك على أهمية بناء الشراكات المكرسة لدعم المهاجرين.

120. اعتماد أسلوب الإدماج المباشر للمهاجرين، وخاصة النساء والأطفال منهم، في عمليات التشاور وصنع القرار، لا سيما بشأن العوائق التي تمنعهم من الحصول على الحماية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

حول التدقيق في حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

121. ضرورة توفر الأمور الثلاثة التالية لأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ليكون لها دور فعال ومساند للحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030:

- الصلاحية الواضحة وفقاً للقانون لتمكينها من القيام بعملها بشكلٍ شفافٍ وتعاوني من دون أي تضارب بالصلاحيات؛
- الكفاءة والقدرات البشرية الرفيعة. ويمكن في هذا الإطار للأرابوساي والإنوساي أن يلعبا دوراً بارزاً من خلال توفير التوجيه والتدريب لتمكين الكوادر من القيام بعمليات التدقيق في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقديم التوصيات في هذا الصدد؛
- إدراك أصحاب المصلحة بما في ذلك أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم، لأهمية وفاعلية دور أجهزة الرقابة واستعداد تلك الأطراف على التعاون معها من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتسهيل القيام بأعمال التدقيق والمتابعة الفاعلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

122. أوصت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية بما يلي لتسريع تنفيذ خطة 2030:

- إعداد استراتيجية وطنية تُعنى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- الاستمرار في رفع مستوى الوعي بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومبادئها؛
- تحديد مسؤوليات واضحة لكافة الكيانات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ ورصد ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- تأمين التمويل اللازم لتنفيذ هذه الخطة؛
- تطوير أنظمة الرصد لمتابعة التقدم المُحرز في التنفيذ.

حول قضايا الشباب

123. تعزيز دور الشباب في عمليات صنع القرار في المجال العام وضمان مشاركتهم الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

124. التركيز على الخدمات الصحية الملائمة للشباب وإشراكهم في تصميم السياسات الإقليمية للصحة فقد أُنز الوباء على صحة الشباب والمراهقين وخلق عوائق حالت دون وصولهم إلى الخدمات الصحية ومشاركتهم في الاستجابة الصحية.

125. تشجيع الشباب على المشاركة بفعالية في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لا سيما في سياق حالات الطوارئ الصحية العامة مثل جائحة كوفيد-19.

126. تعزيز التدخلات الهادفة لزيادة فرص التدريب المتاحة للشباب العربي وتسريع انخراطهم في المجالات الاقتصادية المنتجة في فترة ما بعد كوفيد-19.

ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض

8- تضمن المنتدى، بالإضافة إلى جلستي الافتتاح والاختتام، اثنتي عشرة جلسة عامة حول موضوع المنتدى الرئيسي "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد" تناولت المواضيع التالية:

الجلسة الأولى: استعراض الهدف 1: القضاء على الفقر والتعافي من أزمة كوفيد-19 في المنطقة العربية
الجلسة الثانية: استعراض الهدف 10: التعافي الشامل للجميع والحد من أوجه عدم المساواة في المنطقة العربية

الجلسة الثالثة: استعراض الهدف 2: تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية بحلول عام 2030

الجلسة الرابعة: استعراض الهدف 3: نحو نُظْم صحية أكثر منعةً في المنطقة العربية

الجلسة الخامسة: استعراض الهدف 17: حلول مبتكرة متعلقة بالبيانات ومأخوذة من المنطقة العربية

الجلسة السادسة: استعراض الهدف 8: تنشيط النمو الاقتصادي والعمالة بهدف التعافي بشكل أفضل في المنطقة العربية

الجلسة السابعة: استعراض الهدف 12: إعادة النظر في أنماط الاستهلاك والإنتاج في المنطقة العربية في مرحلة التعافي من كوفيد-19 وحتى عام 2030

الجلسة الثامنة: استعراض الهدف 13: النهوض بالعمل المناخي من أجل تحقيق تعافٍ أخضر وتسريع التقدم باتجاه خطة عام 2030

الجلسة التاسعة: استعراض الهدف 5: آثار أزمة كوفيد-19 على النساء والفتيات في المنطقة العربية

الجلسة العاشرة: تمويل التنمية: ما المطلوب والممكن في المنطقة العربية لتحقيق خطة عام 2030؟

الجلسة الحادية عشرة: استعراض الهدف 16: الهشاشة المؤسسية، وأزمة كوفيد-19، والدروس المستفادة من المنطقة

الجلسة الثانية عشرة: استعراض الهدف 17: سد الفجوات وتعزيز دور التكنولوجيا في التصدي للجائحة

9- وتخلّلت المنتدى إحدى عشرة جلسة متخصصة حول مواضيع ذات أولوية في المنطقة العربية: (1) إعادة التفكير في التنمية المستدامة في ظل الهشاشة والصراع؛ (2) التدقيق في حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ (3) الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في سياق الجائحة: الآثار على المنطقة العربية؛ (4) توطين خطة عام 2030، وإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين: طرق تنفيذ الخطة في البلدان المتضررة من الصراع؛ (5) حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: الأولويات والفرص والدروس المستفادة من الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية؛ (6) تحفيز مشاركة القطاع الخاص في عقد العمل؛ (7) الترابط بين المناخ والأمن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية؛ (8) العلم المفتوح: بوابة لتسريع التقدم على مسار خطة عام 2030 في حقبة ما بعد كوفيد-19؛ (9) جائحة كوفيد-19 وأثارها على البيئة؛ (10) تسريع تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية، وإزالة أوجه عدم المساواة القائمة على نوع الجنس من القوانين وتغييرها لصالح المرأة، وتمكين الأجيال الحالية والمقبلة من النساء والفتيات في المنطقة؛ (11) مراعاة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، باعتباره سبيلاً لتحقيق تعافٍ جذري في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأزمات الطويلة الأمد، بما فيها كوفيد-19: التحديات والفرص.

10- إضافة إلى الجلسات المذكورة أعلاه، تضمن برنامج عمل المنتدى أربعة أحداث خاصة: (1) حدث خاص حول مؤتمر قمة النُظْم الغذائية لعام 2021: الحوار الإقليمي العربي حول النُظْم الغذائية؛ (2) طاولة مستديرة للشباب؛ (3) جلسة حول تعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة العربية؛ (4) جلسة حوار رفيع المستوى بين أصحاب المصلحة المتعددين.

ألف- الجلسة الافتتاحية

11- تحدّث في الجلسة الافتتاحية كل من معالي الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم، نائب وزير الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، بصفته رئيس المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021، والسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للإسكوا. وتناولت الكلمات واقع المنطقة العربية وتحدياتها في ظل جائحة كوفيد-19 وسبل التعافي منها عبر العودة إلى مسار التنمية المستدامة.

12- تمهيداً للمنتدى، عُرض فيلم توثيقي تناول وضع أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية قبيل جائحة كوفيد-19 بالاستناد إلى نتائج التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020، والآثار السلبية للجائحة من خلال الإضاءة على بعض المؤشرات والتوقعات المتعلقة بالأولويات التنموية للمنطقة.

13- يَسَّر معالي الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم بصفته رئيس المنتدى الجزء الحكومي من الجلسة، وأعطى الكلام بدايةً لسعادة السفير محمد حسين بحر العلوم، الممثل الدائم لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة والمنسق المشارك للإعلان الوزاري لدورة عام 2021 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. تناول سعادة السفير أهمية المنتدى العربي والرسائل التي ستصدر عنه والتي سترفع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وحثّ الدول العربية على المشاركة بفعالية في التحضيرات لهذا الحدث العالمي الهام لا سيما في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19.

14- قدمت عشر دول عربية مداخلات مختصرة عن أهم الخطوات المتخذة لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجائحة كوفيد-19 ضمن جهود تنفيذ خطة عام 2030. وبحسب الترتيب الأبجدي للدول، تحدث كل من السيد مروان الرفاعي، الأمين العام بالوكالة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن، والسيدة أمينة الرميحي، وكيل الوزارة للاقتصاد الوطني في وزارة المالية والاقتصاد الوطني في البحرين، والسيد بوراوي الامام، سفير تونس في لبنان، والسيد نسيم قواوي، المدير العام للعلاقات المتعددة الأطراف بالنيابة في الجزائر، والسيد فضل الله غرز الدين، معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية، والسيد أحمد بن حسن الحمادي، أمين عام وزارة الخارجية في قطر، والسيد خالد المهدي، الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت، ومعالي الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، وسعادة السيد امحمد كرين، سفير المغرب في لبنان. ثم أرسل العراق مداخلة مسجلة عبر البريد الإلكتروني قدمتها نيابةً عن معالي وزير التخطيط الدكتور خالد بتال النجم، السيدة مها عبد الكريم الراوي، مدير عام دائرة التنمية البشرية في الوزارة.

باء-الجلسات العامة

الجلسة الأولى – استعراض الهدف 1: القضاء على الفقر والتعافي من أزمة كوفيد-19 في المنطقة العربية

15- يَسَّر الجلسة السيد إبراهيم البدوي، مدير عام منتدى البحوث الاقتصادية، وشارك فيها كل من السيدة رنا جواد، محاضرة في السياسة الاجتماعية في جامعة باث في المملكة المتحدة، ومعالي السيدة نيفين القباج، وزيرة

التضامن الاجتماعي في مصر، والسيد الوزير المفوض طارق النابلسي، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية في جامعة الدول العربية، والسيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والسيد التهامي عبد الخالق، أستاذ التعليم العالي في المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي في المغرب.

16- سلّطت هذه الجلسة الضوء على التدخلات الرئيسية اللازمة للحد من الفقر والتخفيف من آثار الجائحة على ازدياد نسب الفقر في المنطقة، وذلك من خلال تلبية احتياجات الفئات الأكثر عرضة للإهمال والحد من الهشاشة والتأثر بالصدمات في المستقبل. وركزت المداخلات على أهمية إعادة النظر في أنظمة الحماية الاجتماعية لزيادة فعاليتها وشمولها على المدى الطويل. كما عُرضت سياسات وتجارب من مصر والمغرب حول توسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية وتعزيزها، وتنويع هيكلية تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية وتحقيق استدامتها. كما تم استعراض جهود منظومة جامعة الدول العربية في هذا الشأن، لدعم جهود دولها الأعضاء لتنفيذ الأهداف والغايات ذات الصلة بالفقر متعدد الأبعاد ضمن خطة 2030.

الجلسة الثانية – استعراض الهدف 10: التعافي الشامل للجميع والحد من أوجه عدم المساواة في المنطقة العربية

17- يَسَّرَ الجلسة السيد إسحق ديوان، أستاذ في الاقتصاد في جامعة العلوم والآداب في باريس وزميل باحث في منتدى البحوث الاقتصادية في باريس. وشارك في الجلسة معالي السيد علي حميد مخلف الدليمي، وزير التربية في العراق، والسيدة لمى الناطور، رئيسة وحدة التنسيق التنموي في وزارة التربية والتعليم في الأردن، والسيدة لالا أرابيان، المديرية التنفيذية لمؤسسة إنسان في لبنان، والسيد محمد العجائي، باحث ومدير منتدى البدائل العربي للدراسات في مصر، والسيدة جهدة أبو خليل، المديرية العامة للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان.

18- سلّطت هذه الجلسة الضوء على المظاهر الرئيسية للمساواة خلال جائحة كوفيد-19 وأثارها على صنع السياسات في المنطقة، وقدمت الخيارات المناسبة في مجال السياسات للحد من اللامساواة وتسريع التقدم في تحقيق الهدف 10 من خطة عام 2030. وعُرضت تجربة كل من الأردن والعراق في هذا المجال والاستراتيجيات التي اعتمدت والتحديات التي تمت مواجهتها لضمان استمرارية التعليم في ظل كوفيد-19 من حيث الوصول العادل لفرص التعلم الرقمي والمشاركة الفعالة فيه، لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً. وركزت المداخلات على ضرورة اعتماد استجابة شاملة وقائمة على حقوق الإنسان لمواجهة كوفيد-19. وأكد المشاركون على أن أزمة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم أوجه اللامساواة القائمة في الدول العربية خاصة في الوصول إلى التعليم والعمل المدني، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة في المستقبل على حركة الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي.

الجلسة الثالثة – استعراض الهدف 2: تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية بحلول عام 2030

19- يَسَّرَت هذه الجلسة السيدة أسمهان الوافي، كبيرة العلماء في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتحدث فيها كل من معالي السيد سعيد المصري، الوزير السابق للزراعة في الأردن، ومعالي السيدة وفاء الضيقة حمزة، مستشار أول في الزراعة والتعاون الدولي ووزيرة سابقة في لبنان، والسيدة ليندا شاكر برباري، خبيرة في مجال الصحة العامة والسياسات واختصاصية في مجال تغذية الرضع وصغار الأطفال في لبنان، والسيدة مريم بدر العيسى، مؤبسة منظمة ريفود في الكويت.

20- تناولت الجلسة خيارات السياسات الرامية إلى تعزيز نطاق الحصول على الأغذية المأمونة والمغذية والنهوض بإنتاجها في المنطقة. وتم استعراض تجربة الأردن في وضع خطط تحفيزية من أجل ضم المجتمعات الزراعية الأكثر تضرراً إلى شبكة الأمان الاجتماعي، وامتصاص التبعات الناجمة عن أزمة جائحة كوفيد-19. كما تطرقت الجلسة إلى تجربة لبنان والجهود المبذولة للحفاظ على الأمن الغذائي والأولويات المحددة لمعالجة الأزمات الناجمة عن الجائحة. وتم اقتراح تأسيس مجلس للأمن الغذائي في لبنان يكون دوره الأساسي معالجة الأزمة التي تواجهها الفئات الأكثر حاجة، وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي ونظام الحماية الاجتماعية. وسلّطت الجلسة

الضوء على المبادرات والآليات التي تساعد في الحد من الهدر الغذائي، وعلى أهمية دور الشباب في الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي. كما حُدِّت بعض الخطوات التي تسهم في تعزيز نُظم الإنتاج الغذائي المستدام، وتسريع التقدم في مجال التغذية، منها دعم صغار منتجي الأغذية باعتبار ذلك أساسياً لعدم إهمال أحد وتعزيز نُظم إنتاجية غذائية مستدامة وزراعة مستدامة.

الجلسة الرابعة – استعراض الهدف 3: نحو نُظم صحية أكثر منعةً في المنطقة العربية

21- يَسَّرَت هذه الجلسة معالي الدكتورة مها الرباط، وزيرة الصحة والسكان في مصر سابقاً والمبعوث الخاص للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية حول كوفيد-19. وافتُتِح الحوار بمداخلة رئيسية من السيد أحمد المنظري، المدير الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط في منظمة الصحة العالمية. كما شارك في الجلسة معالي السيد أحمد السعيد، وزير الصحة في عُمان، والسيدة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، والسيد كامل مهنا، الرئيس المؤسس لمؤسسة عامل الدولية في لبنان، والسيد فادي جردلي، مدير مركز المعرفة والسياسات في الجامعة الأميركية في بيروت.

22- شددت الجلسة على أهمية اعتماد مبدأ الرعاية الصحية الأولية وتطوير المراكز لتوفير هذه الرعاية وضمان التغطية الشاملة لجميع أفراد المجتمع. كما تطرقت الجلسة إلى جهود جامعة الدول العربية لدعم الدول في درء التداعيات المترتبة على جائحة كوفيد-19. واستُعرضت تجربة عُمان في مواجهة الجائحة واعتماد الممارسات المبتكرة للتغلب على التبعات، بما في ذلك الخدمات الصحية الرقمية والتطبيب عن بعد، وتجربة منظمات المجتمع المدني في لبنان العاملة في القطاع الإنساني وقطاع الخدمات الطبية لدعم جهود الاستجابة للجائحة. وتم تحديد أربع خطوات للوصول إلى نُظم صحية قادرة على الصمود وهي: (1) الاستثمار في الوظائف الأساسية للصحة العامة من حيث الترصد والتنظيم والحماية من العدوى ونظم المعلومات الصحية؛ (2) تعزيز البنية التحتية للنظام الصحي، وقدرات القوى العاملة، وسلسلة الإمدادات والتمويل، وقدرات الإدارة الرشيدة والحوكمة؛ (3) إنشاء مؤسسات معنية بالتغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي وتعزيز التعاون بين كافة القطاعات الحكومية والخاصة؛ (4) تحويل النظم الصحية إلى نظم تركز على الإنسان وعلى ضمان الجودة واللامركزية.

الجلسة الخامسة – استعراض الهدف 17: حلول مبتكرة متعلقة بالبيانات ومأخوذة من المنطقة العربية

23- يَسَّرَت الجلسة السيدة علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء في دولة فلسطين. وتحدثت في الجلسة كل من السيد ليو جينمين، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والسيدة سهام زراري، رئيسة قسم استقصاء الأسر المعيشية في المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، والسيد أيمن زهري، خبير دراسات الهجرة وأستاذ مساعد في الجامعة الأميركية في القاهرة، والسيد يوسف الريامي، المدير العام للإحصاءات الاقتصادية في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عُمان، والسيد زياد عبد الله، رئيس مصلحة المركز الآلي في إدارة الإحصاء المركزي في لبنان.

24- استُعرضت تجربة المغرب التي وضعت قاعدة بيانات تعتمد على الاستجابات الهاتفية لجمع البيانات حول أثر الجائحة على عدة نواحي في الحياة منها الصحة النفسية. كما عُرِضت تجربة عُمان في مكننة إحصاءات الأسعار والتعداد التسجيلي الكامل الذي يعتمد على آلية مبتكرة تجمع البيانات من مصادرها وتسهم في نشر النتائج على نحو مباشر. ومن لبنان، عُرِض المشروع التجريبي لاستكشاف مصادر غير تقليدية للبيانات حول موضوع اللاجئين السوريين مع الحفاظ على الخصوصية والأمان من أجل إظهار التحديات التي تواجهها الجهات المضيفة وإنتاج إحصاءات موثوقة يمكن الاعتماد عليها. كما تمت الإشارة إلى وسائل مبتكرة في العديد من الدول كاستحداث منصات تسجيل للتطعيم أو الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية، مما ساعد في جمع البيانات خلال الجائحة. وركز النقاش على أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص والتنسيق على مستوى النظام الإحصائي الوطني بين جميع الجهات المعنية قبل الإبلاغ عن البيانات للأمم المتحدة وكذلك أهمية تطبيق المعايير الدولية في

إنتاج البيانات. كما تم التأكيد على ضرورة التركيز على مصادر البيانات البديلة وتشجيع الدول على إنتاج بيانات عالية الجودة ومفصلة.

الجلسة السادسة – استعراض الهدف 8: تنشيط النمو الاقتصادي والعمالة بهدف التعافي بشكل أفضل في المنطقة العربية

25- يَسَّرَت هذه الجلسة السيدة رعدة الإبراشي، رئيسة قسم الإدارة والتنظيم في الجامعة الألمانية في القاهرة ورئيسة جمعية "علشانك يا بلدي" في مصر. وشارك في الجلسة السيد فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، والسيد عبدالله أبوثنين، نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لقطاع العمل في المملكة العربية السعودية، والسيدة كريستين حدادين، المديرية التنفيذية لمؤسسة "Ventures 17" في الأردن، والسيدة نعيمة الهمامي، عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام التونسي للشغل.

26- ركزت المداخلات على الفرص التي تسرّع تنفيذ الهدف 8 إثر جائحة كوفيد-19، وأهمية التعاون العربي في هذا الصدد لمعالجة التداعيات الاجتماعية للجائحة. وتمحور النقاش حول التغيير الذي أحدثته أزمة كوفيد-19 في احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة وفي طريقة مزاولة أعمالها، وحول إمكانية حصول هذه الشركات على التمويل خارج النظام المصرفي الرسمي. كما تم التطرق إلى التدابير التي يمكن اتخاذها لتشجيع ريادة الأعمال النسائية كوسيلة للتعافي من أزمة كوفيد-19، ولتعزيز دور المرأة في التأثير بشكل أكبر على السياسات التي تُعنى بحقوق العمال في المنطقة. وعُرِضَت تجربة المملكة العربية السعودية في مجال تعزيز العمل اللائق ولا سيما للنساء والشباب، والإصلاحات التي قامت بها المملكة لتعزيز تنقل العمال المهاجرين وحماية حقوقهم.

الجلسة السابعة – استعراض الهدف 12: إعادة النظر في أنماط الاستهلاك والإنتاج في المنطقة العربية في مرحلة التعافي من كوفيد-19 وحتى عام 2030

27- يَسَّرَت هذه الجلسة السيدة سميرة الكندري، نائبة المدير العام لقطاع شؤون الرقابة البيئية في الهيئة العامة للبيئة في الكويت. وتحدث فيها كل من السيدة مها المعاينة، مديرة السياسات والتعاون الدولي في وزارة البيئة في الأردن، والسيدة سميرة يوسف، أستاذ مساعد في برنامج الإدارة البيئية في جامعة الخليج العربي في البحرين، والسيد زيد الشبانان، مدير البرنامج الوطني للحد من الفقر والهدر في الغذاء في المؤسسة العامة للحبوب في المملكة العربية السعودية، والسيد معزّ الشحدي، مؤسس ورئيس شبكة بنوك الطعام الإقليمية في مصر.

28- تناولت المداخلات سبل مساهمة الحكومات، والأوساط الأكاديمية ومراكز البحث العلمي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في دفع عجلة التقدم نحو تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في مرحلة التعافي من كوفيد-19. وتناول النقاش الفرص التي تتيحها الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالنمو الأخضر والاقتصاد الدائري والاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع تسليط الضوء على أهمية معالجة موضوع فقد الأغذية وهدرها في المنطقة، وتعزيز دور بنوك الطعام وتوفير الدعم لها. كما تطرقت الجلسة إلى الجانب الأكاديمي ودور المناهج التعليمية كأداة للتغيير ونشر الوعي حول أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإدارة المخلفات الصلبة. وأكدت أيضاً على أهمية توفر بيانات استهلاك الأغذية إضافةً إلى أهمية وجود خط أساس إحصائي للفقد والهدر في الأغذية في المنطقة العربية.

الجلسة الثامنة – استعراض الهدف 13: النهوض بالعمل المناخي من أجل تحقيق تعافٍ أخضر وتسريع التقدم باتجاه خطة عام 2030

29- يَسَّرَت هذه الجلسة السيد جمال صغير، عضو مجلس الإدارة في المركز العالمي المعني بالتكيف. وتحدث فيها كل من معالي السيدة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة في مصر، والسيد أحمد أبو ظاهر، مدير عام المشاريع والعلاقات

الدولية في سلطة جودة البيئة في دولة فلسطين، والسيد أحمد القباني، مدير وحدة تغير المناخ في البنك الإسلامي للتنمية، والسيدة نورا المنصوري، زميلة أبحاث في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية في المملكة العربية السعودية.

30- ركزت المداخلات على استعراض مسارات التنمية الخضراء التي تقلل من التعرض لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية مع ضمان أمن المياه والطاقة والغذاء. واستعرضت تجربة مصر التي التزمت بتعزيز المنعة تجاه تغير المناخ كجزء من المساهمة المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس. كما تطرقت الجلسة إلى تمويل أنشطة المناخ واستعرضت الخيارات المتاحة للدول العربية لبناء قدراتها الوطنية، وتأمين الموارد المالية، وإدماج تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في التخطيط التنموي وفي ميزانياتها الوطنية على نحو مؤسسي. كما سلطت الجلسة الضوء على الأدوات المبتكرة لتمويل المناخ مثل السندات الخضراء، والصكوك الخضراء، ومشاركة القطاع الخاص من خلال البنوك والمستثمرين وكذلك مقايضات الديون مقابل العمل المناخي.

الجلسة التاسعة – استعراض الهدف 5: أثار أزمة كوفيد-19 على النساء والفتيات في المنطقة العربية

31- يَسَّرَ هذه الجلسة السيد خالد المهدي، الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت. وشارك في النقاش كل من السيد ماجد عثمان، عضو المجلس القومي للمرأة ومدير مرصد المرأة المصرية، والسيدة أماني عروري، مدافعة عن حقوق المرأة والشباب والشابات في دولة فلسطين، وعضوة في "أجورا الابتكار في قضايا النوع الاجتماعي" لمنطقة الدول العربية، والسيدة جينيفر سليمان، رئيسة الاستدامة في مجموعة زين، والسيدة مارتين نجم، أستاذة في الصحة العامة في مركز التواصل والعمل المجتمعي في الجامعة الأميركية في بيروت.

32- ركَّز النقاش على أهمية إدماج حقوق المرأة وإشراك النساء والفتيات في عملية التخطيط وإدارة الأزمات لضمان التقدم المستمر في تحقيق الهدف 5، وضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لهن. كما تطرق المشاركون إلى كيفية استعادة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمساواة من المبادرات المعنية بالشمول المالي، وجهود منظمات المجتمع المدني لإدماج قضية العنف ضد المرأة في خطط التعافي من جائحة كوفيد-19. وتمّ تسليط الضوء على نموذج الكويت في تنفيذ الهدف 5 وإشراك المرأة في العمل السياسي والاقتصادي، وكذلك على تجربة مصر في هذا الصدد واستجابتها لتداعيات جائحة كوفيد-19 مع مراعاة الفوارق بين الجنسين، وعلى مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ الهدف 5 من خلال عرض تجربة مجموعة زين.

الجلسة العاشرة – تمويل التنمية: ما المطلوب والممكن في المنطقة العربية لتحقيق خطة عام 2030؟

33- يَسَّرَت هذه الجلسة السيدة سابين عويس، محررة الأعمال والسياسة في جريدة النهار في لبنان. وتحدث فيها كل من معالي السيدة داليا جريبوسكايتي، الرئيسة السابقة للليتوانيا والرئيسة المشاركة لفريق الشخصيات البارزة حول المساءلة المالية والفساد والشفافية والنزاهة، ومعالي السيد صالح الخرابشة، وزير سابق للطاقة والثروة المعدنية في الأردن، والسفير سيرجي كيسلنتسيا، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الدائم لأوكرانيا في الأمم المتحدة، ومعالي السيد محمود محي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمبعوث الخاص للأمم المتحدة حول تمويل خطة عام 2030.

34- سلطت الجلسة الضوء على التخطيط لتمويل التنمية مع مراعاة أولويات المرحلة الراهنة الخاصة بالتعافي من جائحة كوفيد-19 والتي تتركز في معالجة ثلاث أزمات أساسية هي: الأزمة الصحية القائمة؛ والانكماش الاقتصادي والركود؛ وأزمة المديونية العالمية. سلط النقاش الضوء على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة كأدوات أساسية لمكافحة الفساد. ثم تم استعراض بعض الأدوات المبتكرة لتأمين التمويل من أجل التنمية كمبادلة الديون التي من شأنها تحرير الحيز المالي المطلوب لتلبية النفقات الأساسية الخاصة بمعالجة أزمة الديون. كما تطرقت الجلسة إلى ضرورة تعزيز الالتزام السياسي بخارطة طريق إقليمية وآليات استجابة منسقة للحد من

التدفقات المالية غير المشروعة وسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الإيرادات المالية وإعادة توجيه النفقات، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. ومن الحلول المقترحة تعزيز الالتزام السياسي للحكومات العربية باستراتيجية إقليمية لتمويل الاستجابة لجائحة كوفيد-19، بما يتماشى مع قائمة الخيارات التي طرحتها مبادرة جامايكا وكندا وأكدها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن "تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده"، وكذلك مبادرة الإسكوا حول مبادلة الديون بتدابير مناخية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

الجلسة الحادية عشرة – استعراض الهدف 16: الهشاشة المؤسسية، وأزمة كوفيد-19، والدروس المستفادة من المنطقة

35- يَسَّرَت هذه الجلسة السيدة لمياء المبيض بساط، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في لبنان. وتحدث فيها السيد محمد مفتاح، مدير عام خلية الحوكمة في وزارة الصحة في تونس، والسيد عمر مشاقبة، مدير عام صندوق المعونة الوطنية في الأردن، والسيد داوود الديك، وكيل الوزير في وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، والسيدة يسرا صيداني، عضوة منتخبة في بلدية بيروت، والسيدة كندة المحمدية، من شبكة العالم الثالث في مكتب جينيف.

36- سلَّطت الجلسة الضوء على الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية لمواجهة جائحة كوفيد-19 وتعزيز دور الدولة بما في ذلك العلاقة بين المواطن والسلطة. واستعرضت تجربة الأردن وتونس ودولة فلسطين في تلبية احتياجات المواطنين والفئات المستضعفة في فترة انتشار الوباء من خلال نهج يتمحور حول الحقوق والمساواة أثناء الأزمات. وتناولت الجلسة التدخلات الرئيسية لتعزيز دور المؤسسات والقطاع العام في الاستجابة للأزمات وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وشدد النقاش على الحاجة الملحة لتعزيز قدرة المؤسسات المحلية والوطنية على معالجة تأثير جائحة كوفيد-19، مع الأخذ بالإعتبار التحدي الثلاثي الأبعاد الناتج عن الأزمة الإنسانية القائمة والتخلف الإنمائي والنزاع. وتمت الإضاءة على أهمية دور الحكم المحلي والمنظمات غير الحكومية والكيانات المتعددة الأطراف والشراكات بين القطاعين العام والخاص، واعتبار أن الجائحة تتيح فرصة للحكومات لتكثيف جهودها من أجل بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات بما في ذلك الحكم المحلي.

الجلسة الثانية عشرة – استعراض الهدف 17: سد الفجوات وتعزيز دور التكنولوجيا في التصدي للجائحة

37- يَسَّرَت الجلسة السيدة سناء غنيمه، المديرية التنفيذية لشركة "Sanabil Med" في تونس. وتحدث فيها معالي السيد عماد الصابوني، رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية، والسيد سعيد علي، مدير إدارة تقنية المعلومات في المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في الإمارات العربية المتحدة. وتخلل الجلسة إطلاق جائزة الإسكوا للمحتوى الرقمي العربي من أجل التنمية المستدامة حيث ألقت السيدة رولا دشتي كلمة عن الشراكة بين الإسكوا ومؤسسة جوائز القمة العالمية (World Summit Awards). وأشارت إلى أن هذه الجائزة تهدف إلى تعزيز المحتوى الرقمي العربي الخاص بأهداف التنمية المستدامة وإشراك الجميع، بمن في ذلك الأفراد والمؤسسات، في إيجاد الحلول الملائمة. تلا ذلك مداخلة للسيد بيتر براك، رئيس مؤسسة جوائز القمة العالمية، الذي شرح خلفية المؤسسة وأكد على أهمية الاستفادة من قدرات الشباب المعاصرين للتكنولوجيات الرقمية في مسار عملية التنمية المستدامة.

38- تناولت المناقشات أهمية تعزيز استخدام التكنولوجيا والخدمات الرقمية في التنمية المستدامة ومواجهة الأزمات والتحديات الوطنية. وتطرق المشاركون إلى دور الابتكارات التكنولوجية والرقمية التي اعتمدت خلال أزمة كوفيد-19، كالبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة والبيانات الجغرافية المكانية والذكاء الاصطناعي، والتي وفرت الخدمات للقطاع الصحي والمعلومات والبيانات في المجال الإحصائي. وتناولت المداخلات دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الشراكات لضمان الوصول إلى خدمات التكنولوجيا خلال الأزمات إضافة إلى دور

التكنولوجيات في تطوير نظم غذائية مستدامة ومرنة وقادرة على تقديم غذاء صحي. كما تم تسليط الضوء على رواد الأعمال من الشباب والشابات وعلى دورهم في تطوير الحلول الرقمية التي أدت إلى اتساع استخدام التكنولوجيا الرقمية في الاستجابة للجائحة.

جيم- الجلسات المتخصصة

39- عُقدت خلال المنتدى إحدى عشرة جلسة متخصصة تناولت بشكل معمق بعض الأهداف والأبعاد التنموية انطلاقاً من عنوان المنتدى وأهدافه. وفي ما يلي ملخص عن مناقشات هذه الجلسات.

الجلسة المتخصصة الأولى: إعادة التفكير في التنمية المستدامة في ظلّ الهشاشة والصراع

40- يَسِّرُ الجلسة السيد أحمد محمود، كاتب صحفي ومستشار رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام في مصر. وتحدث فيها كل من السيدة نجاه رشدي، نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان، والسيد محمد الحاوري، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، ومعالى المهندس محمد حسان قطنا، وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية، والسيد فؤاد البسام، المدير العام المساعد لعمليات القطاع العام في صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

41- تناول النقاش التحديات الجديدة التي تطرحها جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما وأن أزمة الجائحة والصراع المستمر في البلدان الهشة قد أحدثا أثراً عميقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، مما يتطلب دعماً إضافياً للتعافي. وسلّطت الجلسة الضوء على أهمية السلام والعدالة والمؤسسات القوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع. وأكد المشاركون أن الحكم الرشيد والإصلاح السياسي ومحاربة الفساد ينبغي أن تكون من الأولويات الرئيسية في هذا السياق. وأوصوا بالتركيز على التعافي والعمل على الأهداف الطويلة الأمد، بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية والاستجابة للطوارئ التي تشكل جميعها عوامل هامة في السياقات الهشة، مع مراعاة الروابط الأساسية بين المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة والسلام.

الجلسة المتخصصة الثانية: التدقيق في حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

42- يَسِّرُ هذه الجلسة السيد كرم كرم، مستشار إقليمي لشؤون الحوكمة في الإسكوا. وألقى كلمات الافتتاح كل من السيدة كريمة القرني، رئيسة الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، والسيد نجيب القطاري، أمين عام المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)، والسيدة أرشانا شيرسات، نائبة المدير العام في إدارة أجهزة الرقابة العليا المهنية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الصلة في مبادرة الإنتوساي للتنمية. وتحدثت في الجلسة السيدة محمد بن حمدان بن سعيد بن حمد الجابري، خبير رقابة في جهاز الرقابة المالية والإدارية في عُمان، والسيد عبد الحكيم بن لازرق، مدير أول في إدارة حوكمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مبادرة الإنتوساي للتنمية، والسيدة مجدولين سمور، رئيسة قسم رقابة الأداء في ديوان الرقابة المالية والإدارية في دولة فلسطين، والسيد محمد عبد المحسن حنين، رئيس فرع الغرفة الرابعة بالمجلس الأعلى للحسابات في المغرب، والسيد سعد البورقادي، مكلف بمهمة لدى رئيس الحكومة وبمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لدى رئاسة الحكومة في المغرب.

43- سلّطت الجلسة الضوء على دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المنطقة العربية في متابعة خطة عام 2030 وتنفيذها، والدروس المستفادة والنتائج الرئيسية المستخلصة من عمليات تقييم الجاهزية التي نفذتها بعض الدول العربية، وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على تقييم تنفيذ المقصد (3-د) لتعزيز قدرة أنظمة الصحة العامة على التكيف والتعافي. كما أكد المتحدثون على أهمية تذليل العقبات في عملية التدقيق من

خلال تحديد الصلاحيات القانونية لأجهزة الرقابة وتسهيل الوصول إلى البيانات والمعلومات لضمان نوعية التدقيق والاستفادة من مخرجاته. وتمّ عرض تجربة المغرب في تنفيذ مهمة تقييم جاهزية الحكومة مع التركيز على وجهات نظر كل من المجلس الأعلى للحسابات من خلال تقديم الاشكالية التي تمّ طرحها وأبرز الصعوبات التي واجهته والنتائج والتوصيات المقترحة، والحكومة من خلال عرض تقييمها لعملية التدقيق وكيفية تعاملها مع التوصيات الصادرة عن التقرير.

الجلسة المتخصصة الثالثة: الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في سياق الجائحة: الآثار على المنطقة العربية

44- يَسَّر هذه الجلسة الدكتور أحمد المنظري، المدير الإقليمي لمكتب منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، والسيد تيد شيبان، المدير الإقليمي لمكتب اليونيسف للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتحدثت في الجلسة الدكتورة نجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال، والدكتور شيخار ساكسينا، أستاذ في مجال ممارسة الصحة النفسية العالمية في كلية تشان للصحة العامة في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، والدكتور ربيح الشماعي، رئيس البرنامج الوطني للصحة النفسية في وزارة الصحة اللبنانية.

45- تناولت المداخلات أهمية دمج الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في الخطط الوطنية للطوارئ من أجل الاستعداد والاستجابة والتعافي. والهدف من ذلك هو ضمان رفاه الناس ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً مثل الأطفال والمراهقين والنساء والأجنيين والمهاجرين والأشخاص المعرضين للعنف، وتعزيز صمود المجتمع ورفاهه. وركّزت المناقشات على تأثير جائحة كوفيد-19 على الصحة النفسية، والحاجة إلى الاستثمار في إصلاح نظام الصحة النفسية باعتماد نهج شامل مع التركيز على أنظمة الصحة النفسية المجتمعية المتكاملة التي تعزز الرفاه العقلي والوقاية من الاضطرابات النفسية والحصول على الرعاية. كما سلّط المشاركون الضوء على أهمية الصحة النفسية كجزء أساسي من التنمية أيضاً، لما لها من تأثير على الاقتصاد والمساواة بين الجنسين والأطفال والشباب والتعليم والتوظيف والتماسك الاجتماعي والسلام.

الجلسة المتخصصة الرابعة: توطين خطة عام 2030، وإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين: طرق تنفيذ الخطة في البلدان المتضررة من الصراع

46- يَسَّر الجلسة السيد كرم كرم، مستشار إقليمي من الإسكوا. وألقى كلمات افتتاحية كل من السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، والسيدة كارملا جودو، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة الدولية للهجرة. وشارك في الجلسة كل من السيدة بثينة محمود عباس، رئيسة منظمة حواء للإغاثة والتنمية، وعضوة في الشبكة الوطنية للتنمية المستدامة 2030 في العراق، والسيد أحمد عوض، مدير مركز فينيكس للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية في الأردن، والسيدة غُلا صيداني، مسؤولة اقتصادية أولى في الوحدة الاقتصادية في مكتب رئاسة الوزراء في لبنان، والسيد طاهر أبو الحسن، رئيس لجنة التنمية المستدامة في وزارة التخطيط في ليبيا.

47- سلّطت الجلسة الضوء على تأثير جائحة كوفيد-19 على نقاط الضعف في المنظومة المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تعاني من النزاع. كما أشارت مختلف المداخلات إلى أن الخروج من حالة الهشاشة يتطلب العمل على كافة هذه الأبعاد والمستويات، مع ما يطرحه هذا العمل من تحديات وتعقيدات تضاف على تلك الناتجة عن النزاعات وتلك المرتبطة بتحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وركز النقاش على حلول عملية لتمكين الناس من تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية أينما وُجدوا في المدن أو الأرياف، وتعزيز منظومة الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنظومة العدالة الاجتماعية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة، مما يحصنهم للقيام بأدوارهم من خلال المشاركة والمراقبة والمحاسبة والتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم.

الجلسة المتخصصة الخامسة: حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: الأولويات والفرص والدروس المستفادة من مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة

48- يَسَّرَت هذه الجلسة السيدة أميرة أحمد، دكتورة محاضرة في الجامعة الأمريكية في القاهرة، وتحدث فيها كل من السيدة إيناس فرجاني، مديرة إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية، والسيد عثمان البلبيسي، مستشار إقليمي أول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة الدولية للهجرة، والسيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا، والسيد كريم النوري، وكيل وزير الهجرة والمهجرين في العراق، والسيد جونثان برنتس، رئيس أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، والسيد أيمن زهري، أستاذ وباحث في الجامعة الأمريكية في القاهرة والرئيس المؤسس للجمعية المصرية لدراسات الهجرة، والسيدة سارة الخطيب من مركز التضامن وعضوة في المركز الإقليمي للمهجرين والمهاجرين، والسيدة نورهان عبد العزيز من هيئة إنقاذ الطفولة في شمال إفريقيا، والسيد إبراهيم عقل مدير معهد العناية بصحة الأسرة التابع لمؤسسة نور الحسين في الأردن.

49- تناول النقاش أهمية تحقيق الحوكمة الرشيدة للهجرة في المنطقة العربية ودور الحكومات العربية في ضمان هجرة آمنة ونظامية ومنظمة وحماية المهاجرين وتمكينهم ليصبحوا عناصرَ فاعلة في التغيير. وسلّطت الجلسة الضوء على نتائج الاستعراض الإقليمي العربي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والتقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة في دمج الهجرة في جهودها الإنمائية. وأكد المتحدثون على أهمية إدراج قضايا المهاجرين في خطط التعافي من الأزمات التي نجمت عن كوفيد-19، وعلى الحاجة إلى مكافحة التمييز وكرهية المهاجرين، وتيسير الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية ورعاية الناجيات من العنف، والتعليم والعدالة وغيرها. كما تم التركيز على أهمية جمع البيانات وتحليلها ونشرها، لا سيما المعلومات التي تتعلق بالمجموعات الأكثر عرضة للخطر. وأوصى المشاركون بإدراج قضايا المهاجرين في السياسات التنموية وبتوفير البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر لجعل سياسات الهجرة قائمة على الأدلة وعلى احترام الحقوق بحسب الأدلة مما يساهم في تعزيز استجابة برامج الدعم التي تقدّمها الحكومات الوطنية والمحلية لاحتياجات المجموعات المختلفة.

الجلسة المتخصصة السادسة: تحفيز مشاركة القطاع الخاص في عقد العمل

50- انقسمت هذه الجلسة إلى حلقتي نقاش حيث يَسَّرَت الحلقة الأولى السيدة ناديا السعيد، الرئيسة التنفيذية لبنك الاتحاد في الأردن، وتحدث فيها كل من السيدة أماندا كيلر، مديرة التعليم الدولي في كلية لومينوس الجامعية التقنية في مصر، والسيدة نجلاء قناوي، رئيسة قسم الموارد البشرية في فودافون مصر. وتناولت الحلقة الأولى أثر الجائحة على المرأة في قطاع العمل وتفاقم التحديات التي تواجهها في ظل الحجر الصحي الذي تطبّقه الحكومات، وأثر الجائحة على توفر المهارات بين الشباب في ظل تعطل العملية التعليمية في بعض المناطق. وأفضت المناقشات إلى إبراز بعض الأمثلة الجيدة التي تعتمدها الشركات في المنطقة لتحسين المساواة بين الجنسين في الوصول إلى العمل، وتطبيق سياسات العمل المرنة، وبناء قدرات رواد ورائدات الأعمال لتخطي العقبات الناجمة عن الجائحة، والتعاون مع المجتمع المدني لتوفير خدمات رعاية الأطفال للنساء العاملات.

51- أما حلقة النقاش الثانية من الجلسة، فيسّرّها السيد سامي محروم، أستاذ جامعي في كلية سولفاي بروكسل للاقتصاد والإدارة، وكبير الزملاء في معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت. وشارك في هذه الحلقة السيد أحمد رياض، مؤسس مشارك لـ UAE ARISE ومؤسس شركة استثمارية للاستشارات في الإمارات العربية المتحدة، والسيدة ميساء أبو عضل، عضو مجلس إدارة في مجموعة هولدا في لبنان. سلّطت هذه الحلقة الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتناولت الأثر

السلبى للجائحة على عمل هذه المؤسسات وأهمية تعزيز قدرتها على الصمود ووضع خطط لضمان استمرارية الأعمال في أوقات الأزمات. كما تضمنت عدداً من الأمثلة حول تضامن الشركات في مواجهة الأزمة والمساعدات التي قدمتها الشركات الكبرى لمؤسسات الأعمال الصغيرة، وأشارت إلى التحالفات الإقليمية والدولية كتحالف القطاع الخاص العالمي من أجل المجتمعات المقاومة للكوارث ودورها في ترويج ممارسات قطاع الأعمال الأكثر صموداً أمام الأزمات.

الجلسة المتخصصة السابعة: الصلة بين أهداف التنمية المستدامة والأمن المناخي في الدول العربية

52- يَسَّرَت الجلسة السيدة سوجالا بانث، كبيرة المستشارين الفنيين ومديرة "مشروع مرفق المناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي من أجل الأمن البشري في الدول العربية"، في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشارك في الجلسة كل من السيد خالد عبد الشافي، مدير المركز الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية، والسيد أحمد يوسف أحمد، مدير عام دائرة البيئة في الصومال، والسيد محمد خشاشنة، أمين عام وزارة البيئة في الأردن، والسيد طارق السمان، مستشار وعضو مجلس المحافظين في المجلس العربي للمياه في مصر، والسيدة ياسمين مصطفى، مسؤولة إدارة المعرفة وكتابة التقارير في برنامج المؤهل، والسيد زاهي شاهين، مدير وحدة إدارة مخاطر الكوارث في رئاسة مجلس الوزراء في لبنان، والسيدة نوران عاطف، منسقة "مشروع مرفق المناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" في جنيف، والسيد دستن شين، الأخصائي الإقليمي لتغيُّر المناخ في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

53- سلَّطت هذه الجلسة الضوء على الأمن المناخي كمفهوم جديد يُستخدم لوصف مجموعة الآثار الناجمة عن تغيُّر المناخ باعتبارها عاملاً مضاعفاً للمخاطر على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار السياسي. واقترحت بعض الحلول منها الجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين للاستفادة من نقاط القوى لديهم، مع مراعاة الترابط بين المعرفة والخبرة والبيانات المستمدة من الفاعلين والشراكات كأساس للاستجابة. وخُصت الجلسة إلى ضرورة أن تشمل الشراكات حلولاً متكاملة للتمويل وتشجيع الاستثمارات في البحث وتطوير البيانات من أجل إيجاد الحلول المبتكرة والموجهة نحو الأعمال التجارية.

الجلسة المتخصصة الثامنة: العلم المفتوح: بوابة لتسريع التقدم على مسار خطة عام 2030 في حقبة ما بعد

كوفيد-19

54- يَسَّرَ الجلسة السيد غيث فريز، مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية. وتحدث فيها معالي السيد محيي الدين توك، وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق في الأردن، والسيدة ليلي الموسوي، مديرة البرامج في مديرية الثقافة العلمية في معهد الكويت للتقدم العلمي، والسيد عصام خميس، عضو اللجنة الاستشارية للعلم المفتوح في اليونسكو، والسيد نعمه افرام، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة إندفكو للاستشارات في لبنان.

55- سلَّطت هذه الجلسة الضوء على مبادرة العلم المفتوح كحل لمعالجة الفجوة في العلم والبحوث والتي تشكل عقبة ليس بين الدول العربية فحسب بل بين المجتمع العلمي العربي وعامة الناس أيضاً. وركزت الجلسة على ضرورة معالجة الضعف في إنتاجية البحث العلمي، ومستوى الإنفاق والحوافز الداعمة له، والمواءمة بين البحوث المقدمة واحتياجات المجتمعات التكنولوجية. وأشار المتحدثون إلى ضرورة اعتماد مؤشرات لقياس وتقييم أداء البحث العلمي بمساربه الأساسي والتطبيقي. واقترحوا بعض الحلول منها الاستفادة من التنسيق والتوزيع الجيد في ما بين دول المنطقة للأدوار القيادية في مختلف المجالات الاقتصادية، وترسيخ البعد التنموي والمعرفي للعلم المفتوح على نطاق المنطقة، ووضع رؤية استشرافية للمنطقة في استخدام العلم لتحقيق التنمية المنشودة. كما تم الإعلان عن المنصة العربية التفاعلية للعلم المفتوح التي سيطلقها قريباً المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة

للتربية والعلم والثقافة من أجل تبادل الأفكار والمنشورات والأبحاث العلمية المشتركة، والربط بين صنّاع القرار ومؤسسات الإنتاج، وتطوير الشراكات.

الجلسة المتخصصة التاسعة: جائحة كوفيد-19 وأثارها على البيئة

56- يَسَّرَت الجلسة السيدة أسيل المخيمر، مديرة مشاريع في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جهد). وشارك فيها سعادة الدكتور عادل بن خليفة الزياتي، رئيس قطاع شؤون الإنسان والبيئة في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسيدة نزهة مجاد، باحثة ما بعد الدكتوراه في الجيوكيمياء من المغرب، والسيد هشام شناقر، رئيس جمعية الأرز لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، والسيد عبد القادر الخراز، خبير في مشروع تقييم الأثر البيئي لكوفيد-19 التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا.

57- تناولت الجلسة الآثار البيئية لوباء كوفيد-19 على المنطقة العربية والعوامل التي يمكن أن تسهم في تعزيز قدرة صانعي السياسات على الاستجابة لآثار الأزمة وإعادة البناء بشكل أفضل. وتناول النقاش التعافي الأخضر الذي يجب أن يكون من أسس العمل في مرحلة ما بعد كوفيد-19، وضرورة الاستفادة من الفرص الجديدة التي وفرتها الجائحة، والاستمرار في الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي ومواجهة التغير المناخي. كما أكد المشاركون على أهمية التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني لإطلاق حلول ذكية مناخياً.

الجلسة المتخصصة العاشرة: تسريع تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية، وإزالة أوجه عدم المساواة القائمة على نوع الجنس من القوانين وتغييرها لصالح المرأة، وتمكين الأجيال الحالية والمقبلة من النساء والفتيات في المنطقة

58- يَسَّرَت الجلسة السيدة مهربان العوضي، رئيسة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا، وتحدث فيها كل من السيدة سوزان ميخائل، المديرية الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدول العربية، وسعادة السيدة شمسة صالح، الأمينة العامة لمجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة، والسيدة فاطمة بركان، مديرة المرأة في وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في المغرب، والدكتورة فاديا كيوان، المديرية العامة لمنظمة المرأة العربية، والسيدة كارين نرسيبيان، نائبة مدير المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة الدول العربية.

59- ركز النقاش على المساواة بين الجنسين في التشريعات والقوانين من خلال عرض ومناقشة مبادرة "العدالة بين الجنسين والقانون" الإقليمية التي تنظر في الأطر القانونية والتنظيمية والحياة العامة، والعنف ضد المرأة، والعمالة والمزايا الاقتصادية، والزواج والأسرة، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق ذات الصلة. وسلط المشاركون الضوء على الممارسات الجيدة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في القوانين في المنطقة العربية، وكيفية تذليل العقبات أمام تمكين المرأة، وتعديل النصوص وآليات الوصول إلى العدالة، لا سيما في الاستجابة لجائحة كوفيد-19. واقترحوا بعض الحلول لمعالجة تعدد مصادر القوانين واستمرار الممارسات العرفية وغياب التنسيق بين قطاعي القضاء والأمن.

الجلسة المتخصصة الحادية عشرة: مراعاة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، باعتباره سبيلاً لتحقيق تغيير جذري في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأزمنة الطويلة الأمد، بما فيها كوفيد-19: التحديات والفرص

60- يَسَّرَت الجلسة السيدة شادن خلاف، رئيسة وحدة سياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وألقى ملاحظات افتتاحية كل من السيد خالد عبد الشافي، مدير المركز الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة كريستينا ميبو، المسؤولة الإقليمية الأولى للاتصال والسياسات ونائب المدير الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة الدولية للهجرة. وتحدث في

الجلسة السيد أسد يوسف، رئيس مكتب إشراك المانحين ومنسق مشروع التعافي من الأزمات والمستشار الرئيسي لوزير التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية في الصومال، والسيدة لميس الإرياني، رئيسة الصندوق الاجتماعي للتنمية لوحدة المتابعة والتقييم في اليمن، والسيدة إلكه لوبيل، مفوضة سياسات اللاجئين ومديرة النزوح والهجرة في إدارة ومنع الأزمات التابعة للوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، والسيدة ياسمين كيالي، المؤسسة المشاركة لجمعية "بسة وزيتونة" للإغاثة والتنمية في لبنان.

61- سلّطت الجلسة الضوء على أهمية العمل الإنساني والتنموي المشترك لبناء التماسك الاجتماعي في حالات النزوح، مع التأكيد على أن الدعم ينبغي أن يكون شاملاً ويضم النازحين والمجتمعات المضيفة والفئات الأكثر ضعفاً. كما ركزت المداخلات على كيفية تفعيل نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية من خلال مسارين: (1) ضمان دعم المساعدة الإنسانية لجهود التعافي على المدى الطويل؛ (2) دعم جهود التنمية، بما في ذلك تعزيز البنية التحتية الأساسية، لاستمرار وصول المساعدات الإنسانية. وأكد المشاركون على دور المجتمع المدني كشريك رئيسي في تعزيز هذا الترابط.

دال - أحداث خاصة

62- تضمن المنتدى أربعة أحداث خاصة وهي: (1) حدث خاص حول مؤتمر قمة النُظُم الغذائية لعام 2021: الحوار الإقليمي العربي حول النُظُم الغذائية؛ (2) طاولة مستديرة للشباب؛ (3) جلسة حول تعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة العربية؛ (4) جلسة حوار رفيع المستوى بين أصحاب المصلحة المتعددين.

الحوار الإقليمي العربي حول النُظُم الغذائية

63- يَسَّرَت الجلسة السيدة نوال الحمد، نائبة المدير العام للهيئة العامة للغذاء والتغذية في الكويت. وألقى كلمات افتتاحية كل من السيدة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا، ومعالي السيد الدي ولد الزين، وزير التنمية الريفية في موريتانيا ورئيس الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. وتضمنت الجلسة ثلاث حلقات نقاش.

64- ركزت الحلقة الأولى على "قمة النظم الغذائية 2021: تعريف ومسار الحوارات"، وشارك فيها كل من السيد مارتن فريك، نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لقمة النظم الغذائية 2021، والسيد دافيد نبارو، كبير مستشاري حوار قمة النظم الغذائية. وتناول النقاش في الحلقة الثانية وجهات نظر إقليمية حول نظم الغذاء، وشارك في الحلقة كل من سعادة السيدة جهاد عبد الله الفاضل، عضوة في مجلس الشورى البحريني، ونائبة رئيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا والعالم العربي، والسيدة فاطمة الطاهر الحسن، الأمينة العامة للأمانة الفنية للأمن الغذائي في السودان، والسيد طارق حسن، رئيس شبكة الشباب العربي للتنمية المستدامة. ثم ركزت الحلقة الثالثة على الحوار مع المشاركين ويَسَّرَ النقاش السيد رامي زريق، أستاذ في إدارة النظم الإيكولوجية في كلية الزراعة والعلوم الغذائية في الجامعة الأميركية في بيروت. وألقى معالي السيد ابراهيم الدخيري، مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكلمة الختامية لهذا الحدث الخاص حول مؤتمر قمة النُظُم الغذائية لعام 2021.

65- خلصت الجلسة إلى بعض الحلول المقترحة منها اعتماد نهج النظم الغذائية الذي يقر بالروابط بين الأنظمة وعبر القطاعات، والنتائج المتعددة للنظم الغذائية وتأثيرها على الأمن الغذائي والتغذية والبيئة والشؤون الاجتماعية والاقتصادية. كما تم التوصل إلى مجموعة من الحلول المقترحة الأخرى منها تقديم الحوافز لاعتماد الزراعة الصديقة للبيئة والذكية مناخياً، مع التركيز على الترابط بين المياه والغذاء والطاقة واستخدام التقنيات الجديدة والملائمة كنهج رئيسي للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في المنطقة العربية. وتناولت المداخلات عملية التحول المنشودة ولا سيما تطوير عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة من خلال جمع البيانات حول النظام الغذائي وتبادلها وتحليلها بشكل علمي. كما سلّط المشاركون الضوء على أهمية معالجة قضايا عدم المساواة المرتبطة

بالجنس والعمر وسبل العيش، وأهمية تناسب نهج النظم الغذائية المعتمد مع السياقات القائمة من أجل وضمان مرونة النظم الغذائية واستدامتها وقدرتها على الصمود أمام الصدمات والضغوط.

طاولة مستديرة للشباب

66- يَسَّر مناقشات الطاولة المستديرة السيد حاتم أزنالك، نقطة الاتصال الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب في المغرب. وشارك في النقاش السيد صدام سياله، المدير التنفيذي ومؤسس مبادرة "أنا اتعلم" في الأردن، والسيدة يارا أبو الوفاء، المستشارة الفنية للرعاية الصحية في موت ماكدونالد (Mott MacDonald) في مصر، والمؤسسة المشاركة لمنظمة الصحة 2.0 (Health 2.0)، والسيد وسام الصغير، ناشط سياسي وخبير في قضايا الشباب والحركات الشبابية في المرصد الوطني للشباب في تونس، والسيدة كريستل خليل، مديرة البرامج في بيريتك لريادة الأعمال (Berytech) في لبنان، والسيد محمد علي أحمددي، مدير الاستثمار في صندوق العمل "تمكين" وعضو في الاتحاد التطوعي العربي في البحرين، والسيدة ميساء محجوب، مؤسسة ورئيسة مؤسسة ملتقى التطوع في السودان، والسيدة فدوى باخدة، المديرية الإقليمية لإقليم العالم العربي في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في المغرب، والسيدة حنين عودة، المديرية العامة للجمعية الملكية للتوعية الصحية في الأردن، والسيدة سلمى الأصبحي، المديرية التنفيذية لمنظمة ثري تراكس في اليمن، والسيد علاء الصايغ، مبتكر اجتماعي في مبادرة "دليل تضامن" ومنظم وناشط سياسي في تنظيم "الحقي" في لبنان.

67- ركز النقاش على الحاجة الملحة إلى منظومة تعليمية جديدة ومتطورة وتفاعلية تلبي احتياجات الشباب والسوق المتغيرة، وعلى ضرورة وضع حلول لإشراك الشباب في برامج التوعية والتأهيل، والسعي لتحقيق تنمية مستدامة يكون الشباب ركيزة أساسية لها. وتم التأكيد على أنه لا بد من تعزيز دور حاضنات الأعمال الريادية للشباب وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوفير التمويل والاستثمار لهذه المشاريع، وتوفير آليات دعم الابتكار المجتمعي وتعزيز بيئته التمكينية لمساعدة الشباب على خلق فرص عمل وفتح أسواق جديدة. وتضمنت المقترحات تمكين الشباب وإشراكهم في عمليات تطوير السياسات والاستراتيجيات والخطط بشكل عام، وفي مجال الصحة بشكل خاص، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية لفئة الشباب والمراهقين تماشياً مع احتياجاتهم وأولوياتهم. كما أكد المشاركون على أهمية إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الشباب في مجتمعاتهم، وتوفير بيئة تمكينية لهم وإدماجهم في مختلف المراحل والمجالات الإنمائية والمبادرات التطوعية، وتسهيل التشبيك في ما بينهم ضمن شبكات عربية شمولية وديمقراطية وتضامنية تتيح الفرصة للاستفادة من التجارب الرائدة والناجحة في المنطقة.

جلسة حول تعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة العربية

68- تناولت هذه الجلسة أجندة الإصلاح للأمين العام للأمم المتحدة حيث استعرض السيد منير ثابت، نائب الأمانة التنفيذية للإسكوا، وممثل الأمانة المشتركة للمنصة الإقليمية للتعاون، التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأجندة الواحدة خلال عام 2020، لا سيما الإصلاحات على المستوى الإقليمي. وذكر بأن هدف هذه الإصلاحات هو استخدام القدرات والموارد الإقليمية للأمم المتحدة على النحو الأمثل، وتقديم أفضل دعم للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 عبر تعزيز التعاون بين الوكالات من خلال "المنصة الإقليمية للتعاون" التي تدعمها مجموعة من الائتلافات القائمة على القضايا. كما استعرض السيد ثابت النتائج المخطط لها لعام 2021.

جلسة حوار رفيع المستوى بين أصحاب المصلحة المتعددين

69- عُقدت خلال المنتدى جلسة حوار رفيع المستوى بين أصحاب المصلحة المتعددين حول أولويات المنطقة العربية في مستهل عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطلع إلى المستقبل. وكانت ضيفة الحوار السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. وترأست الجلسة السيدة رولا دشتي، الأمانة التنفيذية للإسكوا،

ويسترتها السيدة ميساء يوسف من أمانة المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021. وشارك في النقاش كل من السيدة هانيا شلقامي، أستاذة وباحثة في الجامعة الأميركية في القاهرة، والسيد عدنان الأمين، أستاذ جامعي ومؤسس الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ومعالي السيد محمد الميمني، أستاذ جامعي ووزير التخطيط والتعاون الدولي سابقاً في اليمن، والسيدة الزهرة لنقي، عضوة في منتدى الحوار السياسي الليبي ومؤسسة مشاركة والمديرة التنفيذية لمنبر المرأة الليبية من أجل السلام، والسيد إبراهيم الزعبي، مسؤول أول للاستدامة في مؤسسة ماجد الفطيم، والدكتورة هبة غندور، زميلة أبحاث ما بعد الدكتوراه في جراحة القلب وناشطة مجتمعية من لبنان.

70- ركز النقاش على بعض التحديات التنموية الملحة التي تواجه المنطقة العربية. وأكد المتحدثون على الحاجة إلى تحول في الخطاب حول الفقر وعدم المساواة والتضامن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفي الخطاب حول التنمية المستدامة في بلدان النزاع، وفي إنتاج المعرفة، والدفع نحو رؤية جديدة للعلم والثقافة والإبداع بما يخدم مشروعاً مجتمعياً وحقوقياً مختلفاً لا سيما لدى الشباب العربي. كما أشاروا إلى الدور المحوري للمرأة العربية في بناء السلام وحل النزاع، وأهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والدور الذي يؤديه القطاع الخاص في التحول نحو استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، والحاجة إلى بيئة تمكينية تتيح للشباب العربي إجراء تحول في الفهم السائد لصحة الإنسان والدفع نحو مجتمعات أكثر عدلاً ورعاية وصحة.

هاء- الجلسة الختامية

71- في ختام المنتدى، شكر رئيس المنتدى، معالي الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم، الإسكوا وشركاءها على تنظيم المنتدى. كما أكد على التزام المملكة العربية السعودية بنقل رسائله إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنعقد في نيويورك في تموز/يوليو 2021، وعلى سعي المملكة إلى أن تأخذ هذه الرسائل حيزاً هاماً في الإعلان الوزاري الذي سيصدر عن المنتدى السياسي.

72- وشكرت السيدة رولا دشتي المملكة العربية السعودية على رئاسة المنتدى، وتوجهت بالشكر أيضاً إلى جميع المشاركين والمشاركات والشركاء الذي ساهموا في إنجاحه. وأكدت على تمسك الإسكوا بالنهج التشاركي سبيلاً للوفاء بالالتزامات من أجل تحقيق ازدهار البلدان وكرامة الإنسان في المنطقة العربية.

ثالثاً- المشاركون

73- حضر جلسات المنتدى حوالي 1655 مشاركاً ومشاركةً بمن فيهم ممثلون رفيعو المستوى عن الحكومات، والبرلمانات، والمجتمع المدني، ومجموعات الشباب، وبيوت الخبرة، والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية، والجهات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، وصناديق التمويل في المنطقة العربية، ومندوبو عدد من الجهات الإعلامية، وممثلون عن الجهات المنظمة أي وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في المنطقة العربية، وجامعة الدول العربية، والإسكوا.

74- وتمثلت في المنتدى إحدى وعشرون دولة عربية بوفود من وزارات وهيئات معنية بالتنمية المستدامة في كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية السورية، جمهورية جيبوتي، وجمهورية السودان، والجمهورية الديمقراطية الصومالية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

75- وشمل تمثيل الأمم المتحدة نائبة الأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وممثلين عن: منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين.

الملحق

الرسائل التي رُفعت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021

- أ- إدخال تغييرات هيكلية على أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل الجميع بمن فيهم العمال في القطاع غير المنظم، لا سيما بعد أن بيّنت الجائحة أن الفئات الأكثر تضرراً هي تلك التي كانت أكثر عرضة للإهمال قبل الأزمة.
- ب- تحويل نظام التعليم ليشمل الجميع، وتعزيز الجودة وتطوير منصات التعلم الرقمية، ووضع رؤية تطلّعية للعلم المفتوح ترسخ بعده التنموي، وزيادة الاستثمار في مجال العلوم والابتكار.
- ج- تعزيز الالتزام السياسي ببناء أنظمة رعاية صحية تضمن الأمن الصحي للجميع وتعتمد على الرعاية الصحية الأولية، والتأكيد على أن الصحة النفسية ليست فقط جزءاً من الصحة ولكنها جزء من التنمية لما لها من تأثير على الاقتصاد والمساواة بين الجنسين والأطفال والشباب والتعليم والتوظيف والتماسك الاجتماعي والسلام.
- د- التأكيد على أهمية معالجة التفاوتات الاجتماعية من خلال تطبيق سياسات إعادة التوزيع، وإدخال إصلاحات تدعم العمالة اللائقة وتوفّر فرص العمل.
- هـ- تبادل الممارسات الجيدة في مجال حوكمة الهجرة وإدارتها والبناء على الإنجازات التي تمت في المنطقة في هذا المجال مع التنبيه إلى تفاقم الشدائد التي تواجه الفئات الهشة من العمال المهاجرين في المنطقة في ظل جائحة كوفيد-19 من حيث إمكانية الوصول إلى الخدمات، والحصول على الوظائف، والعودة إلى بلدان المنشأ، والانخفاض الكبير في التحويلات المالية.
- و- تعزيز الالتزام السياسي بتحقيق المساواة بين الجنسين، وسنّ وتفعيل التشريعات الرامية إلى إنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز التنسيق بين قطاعي القضاء والأمن في هذا المجال، وتوسيع نطاق تمثيل المرأة ومشاركتها في جميع نواحي الحياة العامة.
- ز- توسيع الحيز المدني، وإشراك جميع الفرقاء في رسم السياسات وتنفيذ البرامج وتعزيز حقوق الإنسان باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية، لا سيما بعد أن أبرزت الجائحة مكانة الحكم المحلي وفعالية دور المجتمع المدني في أوقات الأزمات.
- ح- تعزيز دور البرلمانات والمؤسسات الرقابية نظراً لأهميتها في دعم مسار التنمية من خلال مساهمتها في رصد ومراقبة التخطيط والتنفيذ والأداء وفي تطوير ثقافة المساءلة في العمل التنموي.
- ط- تعزيز التدخلات الرامية إلى زيادة فرص التدريب المتاحة للشباب في المنطقة العربية، وتسريع انخراطهم في المجالات الاقتصادية المنتجة في فترة ما بعد كوفيد-19، وتعزيز مشاركتهم في مسارات صنع القرار.
- ي- دعم القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اضطلعت بدور هام في عملية الاستجابة للجائحة والتكيف مع ظروفها، لما لهذا القطاع من دور محوري في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني والإقليمي. والعمل على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بناءً على أسس شفافة من أجل تحقيق الاستدامة وربط استراتيجيات الأعمال بأهداف التنمية المستدامة.
- ك- تعزيز التعاون الإقليمي والاستثمارات المشتركة في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي والهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ ولا بدّ من وضع إستراتيجيات طويلة الأمد للمحافظة على الأمن الغذائي

وتحصين المنطقة في وجه الأزمات القادمة. ومعالجة موضوع فقد الأغذية وهدرها في المنطقة وسوء التغذية؛ ووضع حوافز مناسبة لدعم ممارسات الاقتصاد الدائري في المنطقة ولا سيما تلك التي تستهدف القطاع الخاص؛ ودعم صغار المزارعين وضمان حصولهم على التقنيات المناسبة المراعية للبيئة وعلى موارد الإنتاج الأخرى، وتطوير قدراتهم للصمود أمام الصدمات المستقبلية كتلك الناجمة عن تغيّر المناخ، والأوبئة والمصاعب الاقتصادية والصراعات.

ل- تعزيز اتساق سياسات الدول العربية مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 واتفق باريس بشأن تغيّر المناخ وخطة عام 2030 من خلال إجراء التخطيط الإنمائي المتكامل واعتماد أدوات تمويل مبتكرة كالتمويل الأخضر، وذلك للتعافي من تبعات الجائحة والتكيف مع تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

م- ضمان سبل وصول الجميع إلى التكنولوجيا، وتسريع التحول الرقمي للقطاعين العام والخاص، واعتماد استراتيجيات لتحسين البحث والتطوير وتعزيز القدرة التكنولوجية للباحثين والمبتكرين ورواد الأعمال ولا سيما النساء والشباب؛ وضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا لتحقيق استمرارية خدمات الدولة واستمرارية العمل في شتى القطاعات ولتجنب توسيع الفوارق بين الفئات المجتمعية المختلفة.

ن- إنشاء منصات وطنية لرصد البيانات، وتحديد مصادر واضحة لكل مؤشر وفقاً للبيانات الوصفية المعيارية، والاهتمام بدور مصادر البيانات البديلة، واستخدام التكنولوجيات الحديثة في التعدادات والمسوح، وتبني منهجيات بديلة، والبناء على ما استُحدث خلال إدارة الأزمة من منهجيات تساعد في سد الفجوات الإحصائية بما يتماشى مع التوصيات والمعايير الدولية.

س- التأكيد على محورية تمويل التنمية، وتعزيز الالتزام السياسي بخارطة طريق إقليمية وآليات استجابة منسقة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب من الضرائب والفساد المالي من أجل سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الإيرادات المالية وإعادة توجيه النفقات في مرحلة التعافي؛ وتعزيز النزاهة المالية من خلال بذل جهود منسقة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ع- تعزيز حشد الموارد المالية على المستوى الوطني ورصد الموارد من خلال زيادة مواءمة الميزانيات المالية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطط وبرامج التنمية الوطنية، والاستفادة من بعض التجارب الناجحة في المنطقة العربية لتنفيذ مبادرات حالية ومستقبلية تعزز الاتساق بين التخطيط وإعداد الميزانيات وعمليات التنفيذ والمتابعة.

ف- إعادة التأكيد على أهمية الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة كهدف رئيسي في المنطقة وتعزيز الالتزام السياسي على جميع المستويات بإنهاء الحروب والنزاعات لأن جائحة كوفيد-19 والحروب والنزاعات المستمرة تشكل عبئاً مزدوجاً على فئات كثيرة في المنطقة، وربط المعونة الإنسانية والاستجابة الطارئة بالتعافي على المدى البعيد.

ص- التأكيد على أهمية توفير الاستقرار الأمني والسياسي والحلول العادلة والشاملة التي تحترم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها كمدخل أساسي لمعالجة الاختلالات القائمة في المنطقة مثل اللامساواة والفقر والبطالة وانهيار الأنظمة الصحية والاجتماعية.

ض- التشديد على أهمية التوزيع العادل والمنصف والمتزامن للقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 من خلال تعزيز التضامن بين الدول، مما سيؤثر على كيفية التحكم بالجائحة والتعافي منها في المستقبل.

المرفق

الوثائق الختامية للاجتماعات التحضيرية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021

"المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020"
<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/2020-parliamentary-forum-agenda2030-final-report-ar.pdf>

"الاجتماع التشاوري حول الأبعاد البيئية لأجندة التنمية المستدامة، آذار/مارس 2021"
<https://www.unescwa.org/Regional-Consultation-Environmental-Dimension-SDG12-ArabRegion>

"الاجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية، آذار/مارس 2021"
<http://www.annd.org/ar/publications/details/المنطقة-في-التنمية-المستدامة>